عبد القادر ياسين







عبد القادر ياسين

غزة - اريحا

المأزق والخلاص

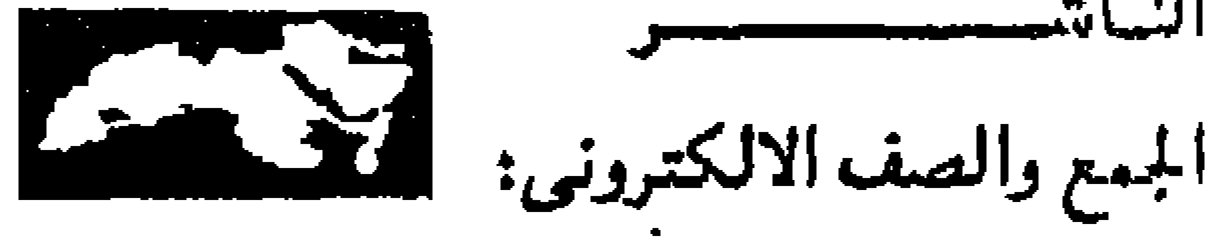
غزة اريحا ..المأزق والخلاص

المؤلف : عبد القادر ياسين

الإخراج الفني : د . يحيى عبد الظاهر

الطبعة الأولى يناير ١٩٩٥

الناشر



الجمع والصف الالكتروني:

٤ شارع العلمين - ميدان الكيت كات - جيزة

ت : ٣٤٤٨٣٦٨

رقم الإيداع :١١٣٩٨/٩٤

الترقيم الدولي : I.S.B.N.977-5121-65-5

إهداء...

إلى أرواح الذين قضوا في سبيل التحرير

وفلسطين مستقلة ديمقراطية،

ضمن المشروع القومي التقدمي العربي

وإلى من لا يزالون قابضين على جمر هذا الهدف الغالي

وما بدلوا تبديلا .

مقدمة

ـ ها قد مر "اتفاق اوسلو/ واشنطن/ القاهرة"، وأشبع بحثاً وتحليلاً. بحيث بقى أن نتطلع الى المستقبل ، بعد التفاتة خاطفة ضرورية إلى الماضى القريب .

ينطلق هذا الكتاب من حقيقة أن عربياً واحداً لم يعط صوته لهذا الاتفاق ، ولا يستثنى من ذلك من وقّع هذا الاتفاق من الفلسطينيين. فثمة من أدانه ، جملة وتفصيلاً، في الشكل والمضمون والنتائج المرتقبة بينما رأى آخرون أنه خطيئة وطنية كبرى ، "اضطر" السيد ياسر عرفات الى اقترافها ، تحت ضغط الانهيارات المتوالية في "معسكر الثورة" ، ولإنقاذ ما يمكن انقاذه ، فكان كمن باع طاقم أسنانه كي يأكل ؛ وهذا ادعاء باطل ، حيث لم يضطر عرفات ومن معه الى توقيع هذا الاتفاق ، بسبب تزايد ميل ميزان القوى لصالح "معسكر الأعداء"، بعد أن فقدنا سندنا الدولي (الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكي) ، وبعد المزيد من التصدع الذي أصاب وطننا العربي ، ضمن النتائج الكارثية لحرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١) . فقبل وقوع هذه النكبات ، بأشهر عدة ، كان عرفات قد بادر ، سنة ١٩٨٨ ، وأعلن نبذ منظمة التحرير الارهاب ، وكأنها كانت تمارسه ؛ كما اعتبر أن الزمن عفا على "الميثاق الوطني الفلسطيني". وبدأت ، منذئذ ، التنازلات المجانية المتسارعة والمتزايدة التي قدمها عرفات ، على حساب القضية الفلسطينية، حتى

توجها بتوقيعه "اتفاق واشنطن" (١٣/٩/١٩٩٣)، و"اتفاق القاهرة" (٤/٥/١٩٩٤) .

أحد قادة فتح اعترف ، قبل أربع سنوات من توقيع "اتفاق واشنطن" بأن المتنفذين في قيادة المنظمة "ناضلوا" منذ تسلموا هذه القيادة ، من أجل ايصال الشعب الفلسطيني الى وضع يقبل معه ، صاغراً ، التسوية مع اسرائيل ، عبر مفاوضات فماذا أنجز هؤلاء المتنفذون في سائر المجالات ، حتى نجحوا في تكسير رأس الشعب الفلسطيني ؟! عن هذا كان الفصل الأول .

ادعوا بأن الاتفاق يعطينا حكماً ذاتياً ، كمنفذ الى الدولة الفلسطينية المستقلة . وأمام أصحاب الفكر الديني، شبهوا هذا الاتفاق بصلح الحديبية ، فيما زعموا لليساريين بأنه الشبه بـ"صلح بريست". ثم استداروا ليسخروا من المعارضة الفلسطينية ، حتى أنهم اقترحوا عليها التحالف مع المعارضة الاسرائيلية ، حتى يُسقطوا الاتفاق يداً بيد! وقد ناقش الفصل الثاني مجمل هذه الالتباسات والأضاليل .

لم يترك الكتاب القارئ في "نص البئر" ، بل استشرف المستقبل ، وبين كيف يمكن لهذا الانحراف القطرى أن يعصم العربي القومي ، كما قام الفصل باجراء جرد للسنة الأولى من الحكم الذاتى ، واستشرف مستقبل القيادة ، والديمقراطية ،باعتبارهما من أهم مفاتيح مستقبل قضيتنا الوطنية .

ثم جاء بيت القصيد ، وأعني به الرد الذي يليق بقوى التغيير على

"النظام الشرق أوسطى"، حيث لم يكن الاتفاق الا تدشيناً له ، والخطوة الأولى في رحلة الامبريالية والصهيونية ، حتى يقيمونه على أنقاض قوميتنا ، وقيمنا ، ومجمل أقطارنا . وقد قدمت المعالم الرئيسية لهذا الرد ، في خطوط عريضة لمشروع نهضوي عربي ، تظل في حاجة الى جهود مخلصة من كل وطني ، كفؤ ، ديمقراطي، وطامح للتغيير ، من أجل تحويل هذه الأساسيات الى مشروع نهضوى كامل الملامح ، يستجيب لاحتياجات المرحلة ، ويوفر أحد أهم شروط النصر : البرنامج السليم .

في هذا الفصل استعنت بعشرات الكتب والدراسات والمقالات لمفكرين عرب ، يتوزعون على أقطارٍ عربية شتى ، وينتمون الى مدارس فكرية مختلفة : وطنية ، واشتراكية ، وديمقراطية ، ودينية متنورة . على أن أياً منهم لا يتحمل مسؤولية ما قد يكون علق بهذه الدراسة من سلبيات .

فهذه مسئوليتى وحدي . والله من وراء القصد .

المؤلف

القاهرة في ١٩٩٤/١١/٢

الفصل الأول

التأسيس للكارثة

"... النضال الصعب والطويل ، الذي خاضته قيادة التيار الرئيسى في منظمة التحرير الفلسطينية، وبشكل خاص ياسر عرفات ، من أجل تهيئة الأرض من جانبنا للوصول الى حل سياسي ، عن طريق التفاوض مع اسرائيل... من عام ١٩٦٨ - اكرر ١٩٦٨ - بدأ ياسر عرفات واولئك الذين كانوا زملاءه الأساسيين في فتح ، بدأو يستوعبون الواقع ... أي الحاجة إلى حل سياسي انساني لنزاعنا مع اسرائيل ... وهكذا ... حددنا المهمة الصعبة والخطيرة لتحضير الأرضية للوصول الى حل سياسي عن طريق التفاوض مع اسرائيل . إن سجل نجاحنا فى القرارات التي أصدرها مجلسنا الوطني، بين عامي ١٩٧٤ - ١٩٨٨ ... ونحن ... الآن ، في مركز يسمح لنا بالتعامل للوصول الى حل سياسي عن طريق التفاوض لأننا عملنا من أجله ، وحصلنا على دعم الأكثرية لنا " .
ثم لخص المحاضر ما الذي يريده وزملاؤه في القيادة الفلسطينية ، كنتيجة للمفاوضات : أولاً - الاعتراف باسرائيل ، وضمان الأمن لها ... ثانياً- الاعتراف بالدولة الفلسطينية ... يجب أن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية الصغيرة ... (و) لا نرى سبباً يمنع مدينة القدس بكاملها ، من أن تصبح مدينة دولية ... (و) تكون القدس

الغربية عاصمة اسرائيل " [1]. هذا ما أكده "قائد" فتحاوي ، في محاضرة ألقاها في "الجمعة الراديكالية" بحزب المحافظين البريطاني في لندن ، في ١٩٨٩/١٢/١١ ، ولم يكذبه أي من قادة فتح أوكوادرها ، أو قواعدها ، مما يسحب كلامه على الحركة كلها .

الآن كيف هيأ هؤلاء الأرضية لهذا الحل، الذي لم يخطر ببال شعبنا . وبكلمة اخرى ، كيف أوصل المتنفذون شعبنا الى حالة من اليأس ، يفجع معها بالحل المذل والتصفية النهائية لقضيته الوطنية ؟! ومع ذلك يجد نفسه عاجزاً ، الى حد بعيد ولكن مؤقتاً؟!

لمحة اقتصادية اجتماعية

تولى محمود عباس "أبو مازن" مسؤولية فتح في الاقليم السوري ، أوائل السبعينيات، وراعه بأن سفينة تمتلكها حركة "فتح" تخسر ، شهرياً، مبالغ باهظة .

وحين طلب تصفية السفينة ، حتى تتخلص الحركة من خسائرها ، جاءت المفاجأة عندما تأكد من عدم وجود سفينة ، أصلاً ! ومرت الواقعة، دون أن يجري التحقيق مع أحد !

تكثف هذه الواقعة الأداء الاقتصادي للمقاومة ، في أغلبه . حيث ساد تبديد الأموال ، واختلاس الاستثمارات ، وظهور "القطط السمان" في أحضان "المال السايب" ، والإفساد المتعمد والتلقائي ، والامتيازات

---

(١) هاني الحسن محاضراً أمام جمهور «الجمعية الراديكالية» في لندن، اليوم السابع (باريس)٨/ ١/ ١٩٩٠،ص٢٠/ ٢٢.

للمحاسيب والمبررين ، الذين سرعان ما غدوا سنداً اجتماعياً للطبقة الجديدة ، المتمثلة في البرجوازية البيروقراطيه المتنفذة فى منظمة التحرير وفصائلها ، التي توجست خيفة من شريحة المليونيرية ، بمجرد أن عقدت أول مؤتمر لها ، في لندن ، عند محاصرة القوات الاسرائيلية لبيروت ، صيف ١٩٨٢، في محاولة من هذه الشريحة لوراثة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية ، بعد أن يتم التخلص من هذه القيادة المحاصرة داخل العاصمة اللبنانية ، حيث عرضت هذه الشريحة على الإدارة الأميركية صيغة مهاودة للامبريالية ، من أجل حل الصراع العربي - الاسرائيلي .

الاساس السياسي

ما أن أفلت المتنفذون من الحصار الإسرائيلي ، حتى سارعوا الى التلاحم مع هؤلاء المليونيرية، في "مؤتمر الشط" ، بالعاصمة التونسية ، ربيع ١٩٨٣ ، الذي قدم جويد الغصين ممثلاً لهذه الشريحة الطفيلية ، من المقاولين والوسطاء الدوليين ، في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حيث غدا طبيعياً أن تحث القيادة المتنفذة خطاها في اتجاه المشاريع الأميركية .

مد المتنفذون المرونة الى الاستراتيجية ، فغدت تفريطاً. ثم نادوا بضرورة اقامة علاقة باليسار الاسرائيلي، فكان اللقاء الشهير ، في العاصمة التشيكوسلوفاكية ، براغ ، ربيع ١٩٧٧ ، مع "راكح" ، بيد أن المتنفذين عادوا وقالوا بأن هذا الحزب لا يقدم ولا يؤخر في الحياة السياسية الاسرائيلية . لكن بعد أن أفاد السادات من هذا اللقاء في

تبرير لقاءاته اللاحقة مع الحكومة الاسرائيلية ،و"كلهم إسرائيليون "!

دعا المتنفذون الى اللقاء مع عناصر صهيونية ، تتعاطف مع حقوقنا الوطنية . وتم اللقاء ، فعلاً ، مع يوري أفنيري ونتنتياهو بيليد ، وصك المتنفذون مصطلحي "الصهيونية الطيبة" و "الصهيونية الخبيثة" ، واعتمدوا التوجه للتعامل مع المؤثرين في السياسة الاسرائيلية ، أي حكام اسرائيل وسرعان مابدأ مسلسل التنازلات المجانية ، ثمناً لهذا اللقاء المرتقب .

هكذا ، بعد أن كانوا خوّنوا قبول تقسيم فلسطين ، قبلوا بما هو دون كمب ديفيد ، واكتفوا باعتراف العدو الاسرائيلي بمنظمة التحرير ، بديلاً عن اعترافه بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني . طبعاً بعد أن لم تعد المنظمة منظمة ، حين أسقطت "التحرير" من برنامجها ، وأدارت لفسلطين ظهرها .

لكنها لم تدر ظهرها للوطن المحتل ، بل دأبت على ضخ الفساد إليه ، عبر الدعم المالي ، الذي حرصت على ألا يذهب الى مستحقيه ، حيث صب بهدف الإفساد ، وشراء الولاءات والاستزلام ، ولتعزيز دور الحمولات* ، والقوى التقليدية فى الضفة والقطاع المحتلين .

كما حال المتنفذون دون قيام جبهة وطنية في الداخل ، حيث اشترطوا أن تضم في قيادتها عناصر لا تخفي مهاودتها للاحتلال الاسرائيلي ، أمثال الحاج رشاد الشوا ، والياس فريج . لعل في مقدمة أهداف المتنفذين هنا ، إبقاء الداخل ضعيفاً عاجزاً عن إفراز قيادة بديلة .

في هذا ما يفسر إصرار عرفات على أن يرسل عبر رشاد الشوا ،

*يقصد بها العائلات والعصبيات الكبيرة .

بالذات ، الدعم المالي الذي خصصته منظمة التحرير للمجالس البلدية في الضفة والقطاع . ففي هذا الاعتماد ما يعزز موقع الشوا ، الذي ظل وكيلاً للنظام الأردني في قطاع غزة ، وخلفه إبنه منصور في الموقع نفسه، منذ توفي الأول ، سنة ١٩٨٩ .

كما لم تسلم الحركة النقابية العمالية من تخريب متنفذي المنظمة . فما أن استردت هذه الحركة أنفاسها ، بعد احتلال القوات الاسرائيلية للضفة والقطاع (١٩٦٧)، وداوت جراحها من هذا الاحتلال ، حتى عمد المتنفذون إلى شقها ، وبعثرتها ، بهدف إبقائها قاصرة في أمس الحاجة الى احتضان الخارج لها ، وأعجز من أن ترفد الحركة السياسية في الداخل ، مما يزيد من اطمئنان المتنفذين الى استحالة ظهور قيادة بديلة في الداخل .

إذا كان المتنفذون قد اقترفوا هذا كله ، فما الذى فعله معارضو اليوم لوقف المتنفذين عند حدهم ؟!

للأسف ، لقد ظلوا جميعاً يدورون في الإطار نفسه ، حتى وصلت السيارة إلى المحطة الأخيرة ، فوجد المعارض نفسه وقد وصل إليها ، مع المؤيد ، على رغم أن الأول جلس على كرسي مواجه لكرسي الثاني . مع الاعتذار للوحة شهيدنا ناجي العلي ، الذي خشي معارضو اليوم من مجرد تسمية قاتليه !

تعزيز الاخفاق العسكري

في ربيع ١٩٦٥ ، توجه خليل الوزير (أبو جهاد) من بيروت الى

دمشق . وهناك بحث عن ياسر عرفات ، طويلاً ، دون جدوى . فجأة تذكر بأنه سبق لعرفات أن استأجر منزلاً سرياً في حي "الحريقة" بالعاصمة السورية ، فتوجه إليه ، وحين فتح عرفات له الباب ، فوجئ الوزير به يضع على الطاولة مجموعة مواسير كرتونية ، تستخدم في الغزل والنسيج ، وقد وضع بجانبها بعض البارود ، المفرغ من قنابل صيد الأسماك . حين استفسر الوزير من عرفات عن كنه ما يرى ، أبلغه بأنه يحشو بعض هذه المواسير بالبارود ، ليلقى بعضها فى بحيرة طبريا ، من الجانب السوري للجبهة ، بوساطة صياد اتفق معه ، من أجل إصدار بيان عن عملية فدائية باسم "فتح" ضد الكيان الصهيوني .

حذره أبو جهاد من سلوك طريق النصب هذا . على أن الوزير صُدم حين عاد الى بيروت ووجد البيان الفدائى قد سبقه إليها ، ونشرته صحفها !

تكشف هذه الواقعة ، التى رواها الشهيد أبو جهاد مدى ولع عرفات بالاستعراضية ، عدا امور اخرى لا تقل عنها خطراً .

لكن لنبدأ بمسيرة العمل الفدائي الفلسطيني المعاصر من بدايته . فحين اعتمدت المقاومة الفلسطينية اسلوب العمل الفدائي ، فانها اتكأت على أفراد دأبوا على الدخول الى فلسطين المحتلة ، "لأكل العيش" ، وكان من السهل إقناع هذه العناصر باضافة العمل الفدائي الى مهامهم ، وبدأت هذه العناصر في اصطحاب أفراد من "فتح" ، أعربوا عن استعدادهم للتضحية بأرواحهم ، حتى يستوعبوا الطرق الآمنة إلى بلادهم المغتصبة ، بما يمكنهم من نصب كمائنهم، وتوجيه ضرباتهم العسكرية ضد العدو ، لاحقاً .

حين داهمتنا هزيمة ١٩٦٧ العربية المدوية ، فإنها أرغمت الحرب النظامية العربية على إخلاء مواقعها للحرب الفدائية الفلسطينية.

بعد هذه الهزيمة العسكرية ، مباشرة ، جرت في دمشق مفاوضات جدية بين الفصائل الفلسطينية ، بهدف توحيد العمل الفدائي الفلسطيني. وبدأ المتفاوضون بالاتفاق على جملة من الامور ، في مقدمتها : بناء نقاط تدريب عسكري سرية في الداخل ، ودفع مجموعات فدائية إلى الضفة الغربية ، وإيصال أسلحة وذخائر لتخزينها هناك ، هذا كله من أجل مفاجأة العدو المحتل ، عسكرياً ، بعد بضعة أسابيع من النضال التحضيري .

على أن المتفاوضين فوجئوا بعرفات يتسلل ، دون علمهم ، ويدخل الى الضفة الغربية ، ليسجل سبقاً على غيره من الفدائيين في مهاجمة العدو . لكن تسرعه هذا أدى إلى ضرب كل خلايا "فتح" في الضفة والقطاع ، قبل أن تنطلق رصاصة واحدة ضد العدو. وأفلت عرفات ، وقفل عائداً الى الضفة الشرقية للأردن ، بعد أن أضاع على بقية الفصائل الفدائية فرصة مفاجأة العدو .

معروف أن من تبقى من الفصائل في دمشق (شباب الثأر ؛ التحرير الفلسطينية ؛ أبطال العودة) اتحدت في فصيل واحد ، حمل اسم :" الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " فى ، أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٦٧ .

ثم وقعت "معركة الكرامة" (١٩٦٨/٣/٢١)، التي ألحقت خسائر بشرية جسيمة ، نسبياً، بالجيش الاسرائيلى ، بلغت أربعة أضعاف ما خسره هذا الجيش في احتلاله كل الضفة الغربية! لذا كان طبيعياً أن تعتبر "معركة الكرامة" نصراً عربياً ، اذا ما قيست بما سبقها من هزائم

عربية . وتدفق أبناء الشعب الفلسطيني الى العمل الفدائي ، وبدل أن تطور قيادة "فتح" عملها الفدائي ، نراها تنسحب من الجبل الى المدينة ، لتغرق في المظاهر الاستعراضية والبيروقراطية .

في الداخل أخذ من تبقى لفتح يغادر الى الضفة الشرقية ، للانضمام الى الفدائيين هناك، بدل أن يثبت فى الداخل ، ويلحق بالعدو المحتل ضربات موجعة ، لا يعلم من أين تأتيه . حيث يتوارى الفدائي بين جماهيره ، ويعود فى الصباح الى عمله الاعتيادي، بدل أن يعبر نهر الأردن المحروس جيداً بالجند الإسرائيليين ، والمحمي بإحكام ، بخطوط الإنذار الألكترونية، ناهيك عن حقول الألغام. واذا أفلت الفدائى من هذه العوائق الخطرة فان عليه عبور عشرات الكيلو مترات من الأراضى الوعرة ، لتواجهه متاعب توفير المأكل والمكمن الآمن ، قبل أن ينفذ مهمته الفدائية ، ثم يعود أدراجه الى موقعه ، لتبدأ رحلة مخاطر العبور، من جديد ، مما يزيد من فرص قتله ، دون أن ينجز مهمته الفدائية .

معروف أن عرفات شكر الله كثيراً ، في حديث صحفي أدلى به (١٩٦٨)؛ لأن النازحين أخذوا يتدفقون من الضفة والقطاع الى الضفة الشرقية . فمنهم جاء من انضم الى معسكرات الفدائيين الفلسطينيين، التى كانت هدفاً سهلاً لغارات العدو الجوية .

بعد مذابح سبتمبر/أيلول ١٩٧٠ المعروفة فى الأردن ، اضطرت المقاومة للانتقال الى لبنان وهناك لجأت الى "التجييش" ، واستطالت فوهة البندقية ، كي تعوض عزوف الفدائي عن الدخول من لبنان الى فلسطين . فسمعنا عن زخات الكاتيوشا وقذائف المدفعية التي تقصف

المستوطنات الصهيونية ، من بعيد ، مما كرس الوضع الدفاعي للمقاومة الفلسطينية ، عسكرياً ، ومهد السبيل للدخول في تسوية الصراع العربي- الاسرائيلي ، سياسياً .

بررت قيادة المقاومة التوسع في امتلاك المدفعية والدبابات ، والإفراط في استخدامها ، بذريعة "الدفاع عن المقاومة في مواجهة العدو الداخلي " ، على أن الانتقال من "العصابات الى "النظامية" لم يأت تعبيراً عن تطور القوة العسكرية الفلسطينية ، وتهيؤها بالتالى للإنتقال من الدفاع إلى الهجوم ، إذ كانت أبعد ما تكون عن هذا التطور ، كما لم يقترن هذا الانتقال بالتدريب العسكري الضروري للمقاتلين .

تتويجاً لكل ما سبق فان "حرب الشعب" رُفعت شعاراً ، فيما لم ينفذ أي من شروطها ، حتى أنه لم يتم الاعتماد على الشعب في "حرب الشعب" المدعاة هذه . كما ظل العمل الفدائى في أمس الحاجة إلى القاعدة الرئيسية الآمنة ، والى الحزب الطليعي والجبهة الوطنية المتحدة .

باستقراء كل ما سبق نستطيع فهم لماذا عمد المتنفذون الى تعزيز الفشل ، في المجال العسكري ؛ المتمثل ، أساساً ، فى اعتماد صيغة الكوماندوز "المتسلل" من الخارج إلى فلسطين ، بديلاً عن الاعتماد على الداخل ، والاستهتار بـ"حرب الشعب" ، ربما خشية إفلات الامور من بين أيديهم ، لصالح الداخل . وفي السياق نفسه ، فان المتنفذين أمسكوا بأيديهم السلاح وحرموا الداخل منه ، على أن المستهجن أن المعارضة لم تسخ في هذا الصدد ! أخيراً جاء حصار القوات الاسرائيلية لبيروت ، صيف ١٩٨٢ ، ليضع حداً للكفاح المسلح ، بدل أن يكرسه ، ويعممه . لكنها القيادات المتنفذة التي ترهلت ، ومالت الي حياة الرفاه والدعة .

ما أن لمع اسم ياسر عرفات فى "معركة الكرامة" (١٩٦٨/٣/٢١) ، حتى غدا هدفاً للصحفيين العرب والأجانب ، وحدث أن سأله أحدهم عن الفكر الذى تتبناه فتح ، يومها رد عرفات - لا فض فوه ولا عاش من يشنوه - بثقة كبيرة " فكرنا ينبع من فُوهة البندقية"!

هنا سقط عرفات فى شر أفكاره . إذ أراد أن ينسج على منوال الزعيم الشيوعي الصيني المعروف ، ماوتسي تونج . الذى سبق له التأكيد بأن "السلطة تنبع من فوهة البندقية " . وشتان بين المعنيين ، فما من طبقة اجتماعية حاكمة يمكن أن تتنازل عن السلطة ، بسهولة ويسر ، والاستثناءات في هذا الصدد إنما أتت لتؤكد القاعدة ؛ أما عرفات فقد استنطق الحديد، وأخرس الانسان ، وشل عقله . كما أنه ، على ما يبدو، يؤمن بفرض الفكر على الآخرين ، عنوة وبقوة السلاح .

لقد تفّهت القيادة المتنفذة الفكر والثقافة . وحدث حين كان المجلس الوطني الفلسطيني يعقد دورته الرابعة ، في القاهرة صيف ١٩٦٨ أن طالب عضو بتأسيس مركز تخطيط للمنظمة، بيد أن أحد أعضاء "فتح" في المجلس ، قفز كمن لدغته أفعى ، رافضاً هذا الاقتراح، منددأ بصاحبه ، مؤكداً "بأننا فى ثورة ، ولا داعي للتخطيط " ، وكأن الثورة "فوضى وقايمة"!

مع ذلك تأسس مركز التخطيط ، وتولى الدكتور يوسف صايغ رئاسته، وأخذ المركز يضخ دراساته الى مقر اللجنة التنفيذية ، في عمان، للاسترشاد بها . وبعد بضعة أشهر ، تصادف مرور د . صايغ بمقر اللجنة التنفيذية ، وكانت فجيعته حين رأى أكداساً من نسخ دراسات

مركزه ، مودعة في بير السلم ، في إهمال ملحوظ !

أكدت الحياة مدى جدوى مركز التخطيط ، ومدى إهمال المتنفذين لهذه الجدوى ٠ فى فبراير/شباط ١٩٧٣ توقع تقرير للمركز لجوء اسرائيل الى قتل فاعلين من قادة المقاومة . وحين قرأت القيادة هذا التوقع ، المستند الى استقراء الصحف وتصريحات المسؤولين الاسرائيليين ، قررت إرجاء النظر فيه إلى وقت لاحق ٠ لكنها أهملت الأمر، تماماً، حتى تمكنت القوات الاسرائيلية ، بعد زهاء شهرين فقط ، من اغتيال قادة المقاومة الثلاثة (كمال عدوان ، محمد يوسف النجار ، كمال ناصر) ، وفات أوان الاستفادة من التقرير .

في وقت لاحق ، حدث أن تعارض مضمون أحد تقارير مركز التخطيط مع بعض تصورات عرفات ، فقال لمسئول المركز " حين يتعارض التقرير مع اللي في دماغي ، يبقى التقرير غلط"! ومن يومها تم تعيين الدكتور نبيل شعث رئيساً لمركز التخطيط ، وتقزم نشاط المركز إلى مجرد تبرير تصورات الزعيم وتوجهاته .

أما مركز الأبحاث التابع لمنظمة التحرير، فخاض مديره ، الدكتور أنيس صايغ ، معركة ضارية ضد أداء وأساليب عرفات، في التعامل مع الفكر والثقافة ٠ لقد تزامن تأسيس المركز مع ولادة منظمة التحرير ، وأولاه مؤسس المنظمة ، المرحوم أحمد الشقيري ، اهتماماً كبيراً ، إيماناً منه بدور الفكر والثقافة في معركة تحرير فلسطين . وحين حل عرفات محل الشقيري ، ساءه أن المركز لم يقم بالدعاية لشخصه ، ونشر صوره الفوتوغرافية في مختلف الأوضاع . وسرعان ما حل حب مفقود في علاقة مدير مركز الأبحاث برئيس اللجنة التنفيذية للمنظمة ، الذى يحتل

- في الوقت نفسه - موقع رئيس مركز الأبحاث .

في مؤامرة محكمة ، أجبروا د . أنيس صايغ على تقديم استقالته من إدارة المركز ، حيث حل محمود درويش محله ، منذ ربيع ١٩٧٧ ، لكن درويش سرعان ما تنحى عن موقعه هذا صيف ١٩٧٨ ، بعد أن ضاق ذرعاً بالشئون الإدارية ، وهو الشاعر الرومانسي المرهف . وحل صبري جريس محل درويش في إدارة المركز . وتنفس عرفات الصعداء ، لكن المشاكل سرعان ما تفجرت ؛ بعد أقل من ستة أشهر من تولي جريس إدارة المركز ، بسبب أنانيته ، واضطهاده العاملين في المركز ا، عتماداً على رضى السيد الرئيس عنه . عندها وقّع كل العاملين في المركز - عدا زوجة جريس - مذكرة تطالب بتنحيته ، لكن عرفات ضرب بالمذكرة عرض الحائط.

غدا مركز الأبحاث على يد جريس ، مجرد دار نشر عشوائية ، بعد أن كان يسير وفق خطة نشر سنوية ، طوال أكثر من أحد عشر عاماً متصلة ، قام خلالها المركز باصدار كتب تعرِّف بالعدو الاسرائيلي، ثم انتقل لتقديم أوجه حياة الشعب الفلسطيني ، قبل نكبة ١٩٤٨ . أما شهرية " شؤون فلسطينية" ، التي أسسها د . أنيس صايغ ، مطلع ١٩٧٢ ، وتحولت الى منارة فكرية سياسية رئيسية وهامة ، فقد حولها جريس الى ما يشبه صندوق البريد ، ينشر ما يصله من موضوعات ، أطلق على معظمها "انطباعات فلسطينية " .

تعرض المثقفون الأحرار لصنوف شتى من المضايقات ، في محاولة لتركيعهم ، وتباينت ردود فعلهم ، فمنهم من لاذ بالصمت ، ومنهم من أفلت بجلده ، فهاجر . ومنهم من قُتل ، بينما اختارت حفنة ضئيلة منهم

الخدمة في بلاط السلطان ، عاملين في مجال التبرير ، فيما احتفى السلطان بهم ، وأغدق عليهم من عطاياه ، بعد إدراكه أنه في استطاعته، الآن ، أن يجيِّر* شعبيتهم له ، ماداموا ضمن خصيانه . لكن الجسم الثقافي ظل صامداً ، وإن بفعالية أقل .

إحدى أهم الكوارث الثقافية وقعت حين سرق المحتلون الإسرائيليون مقتنيات مكتبة مركز الأبحاث ، بمجرد دخولهم بيروت ، في سبتمبر/أيلول ١٩٨٢ ، ونظموا ، بالاشتراك مع "الكتائب" اللبنانية ، مذبحة صبرا وشاتيلا البربرية الشهيرة . وبعد عام عقد عرفات مع الاسرائيليين اتفاقاً ، أعادوا للمنظمة ، بموجبه ، هذه المقتنيات ، التى وصلت الى الجزائر ، في ديسمبر / كانون الأول ١٩٨٣ ، ولا تزال هناك مبعثرة في أحد اسطبلات العاصمة الجزائرية ، وقد تهرأت وتمزقت ، فيما لم يبذل أحد جهداً يذكر للحفاظ عليها ، أو نقلها الي مقر مركز الأبحاث ، في نيقوسيا ؛ رغم كل ما كتبه الباحثون والكتاب الفلسطينيون في هذا الشأن . وهكذا أضاعت العقلية المعادية للفكر والثقافة جهد اثنتي عشر سنة من الجهد المتواصل قضاها د . أنيس صايغ وغيره في جمع الكتب والوثائق والمراجع الهامة والضرورية لقضيتنا الوطنية ، ناهيك عن مئات الآلاف من الدولارات ثمن هذه المراجع ، الأمر الذى يهون أمام قيمتها الفكرية والسياسية .

---

* كلمة تستخدم حين يوقع شخص اسمه على ظهر شيك مالى باسمه ، موكلاً آخر لقبض مافيه من مال وهى تستخدم فى المشرق العربى ، أما فى مصر فترادفها كلمة (يظهِّر)

التنظيم من الحافلة الى الحاوية

يستحيل النصر بدون تنظيم سياسي محكم وفاعل ، فالتنظيم أداة الثورة ، وبسلامة الأسس التى يقوم عليها ، وإشاعة الديمقراطية في حياته الداخلية ، يتوفر أحد أهم شروط الانتصار .

من الطبيعى أن يعجز التنظيم فى المقاومة الفلسطينية عن النأي بنفسه عن التشوهات التي لحقت بالمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الفلسطينية .

كان الانتصار الفلسطيني الجزئي في "معركة الكرامة" ، في ١٩٦٨/٣/٢١ ، مفصلاً بالغ الأهمية في حياة حركة المقاومة الفلسطينية الراهنة ، في غير مجال .

فعلى سبيل المجال تدفق عشرات الآلاف الى حركة المقاومة عموماً والى "فتح" على وجه الخصوص .

معروف بأن معظم مؤسسي "فتح" تحدروا من حركة الاخوان المسلمين، لذا وقفوا ضد تنظيم الشعب ، فمثل هذا التنظيم سيفضي الى الاطاحة بهم .

لأن قيادة فتح لم تكن مؤهلة ، أو حتى مهيأة لاستقبال المتدفقين الى الحركة ، فقد اكتفت بنقلهم في حافلات (اوتوبيسات) الى القواعد العسكرية للحركة ، حيث حشرتهم هناك ، من أجل تلقيهم تدريب عسكري متواضع . وحلت الأجهزة الادارية هنا محل التنظيم . وبذا أوصلت الحافلة هذه الآلاف الى الحاوية .

تضمنت هذه الآلاف أعضاء سابقين في أحزاب تقدمية (شيوعيين ،

بعثيين ؛ وقوميين عرب) ، أثارتهم الحاوية ، فكانت ظاهرة "يسار فتح" ، والمواجهات بينه وبين الحرس القديم في الحركة ؛ بيد أن هذا اليسار عجز عن توحيد أطرافه ، أو الدفع في اتجاه بلورة تنظيم طليعي في الحركة ، أساساً بسبب تبعثر هذا "اليسار" ، والاحتراب المستعر غير المبرر بين تكتلاته .

افتقرت "فتح" الى الحياة الداخلية ، فيما استعيض عن الديمقراطية الداخلية بعمليات تنفيس لسخط قواعد الحركة ، من وقت لآخر.

اهتمت فصائل اليسار الفلسطيني بالانتقاء الأفرادي ، لكنها سلخت الأعضاء النشطين عن مجالات تأثيرهم الجماهيري، وأودعتهم مكاتبها ، مما حولهم الى مناضلين مكتبيين وأوقعهم فريسة "أكل العيش" .

مع ذلك ، فإن ثمة حياة داخلية جزئية عاشتها الفصائل اليسارية ، وإن تأخر وصول الديمقراطية إليها . التي لو بدأت بها هذه الفصائل لكسبت الشارع ، ونظمته ، ولوجدت "فتح" نفسها أمام تحد حقيقي .

من العبث الاستعانة بالنظام الداخلي لأي فصيل ، للتعرف على حياته الداخلية ، فالنظم الداخلية للفصائل الفلسطينية منتقاة من أكثر الأحزاب ثورية في العالم ! ومن هنا فهذه الأنظمة مضللة . ناهيك عن أن معظم الفصائل بدا وكأنها وضعت هذه الأنظمة كي تنتهكها !

رغم تأكيد كل فصيل على المركزية الديمقراطية في بنائه التنظيمي ، إلا أن المركزية طغت كثيراً على الديمقراطية ، حتى طمستها . عدا الوزن الكبير لرأس التنظيم خاصة في فتح ، مقابل ديمقراطية أكثر في البناء الرأسي لفصائل اليسار، وخاصة الجبهتان "الشعبية" و"الديمقراطية" .

أما صنع القرار الحزبي فبالتوافق، أو بالتصفيق ، وأحياناً بالتصويت، وإلا فبقرار من أعلى. و"فتح" الأقل ديمقراطية في هذا المجال.

ثمة – على الورق – أطر مؤسسية لمشاركة أعضاء الفصائل القومية وهذه الأطر ضعيفة الفاعلية في الفصائل الإسلامية ، وأشد فاعلية في الفصائل اليسارية . وللمؤتمر في "الشعبية" و"الديمقراطية" دور ملحوظ في تقرير اتجاه الفصيل واختيار أعضاء القيادة ، فيما لم يتوافر الأسلوب الديمقراطى فى اختيار مندوبى المؤتمر في "فتح" ، ومن على شاكلتها من الفصائل. بينما لم يرد المؤتمر ، أصلاً ، لدى الفصائل القومية . وعموماً ، فإن قيادات سائر الفصائل دأبت على إرجاء عقد المؤتمر في موعده .

فيما لا يزال اسلوب التجنيد في الفصائل الر[illegible] والقومية وفق صيغة "كيفما اتفق "، وانتقائياً في الفصائل اليسارية .

أما القيادات ، فقد استمرأت "فتح" انتخابها بالجملة . فيما اعتمدت "الشعبية" و"الديمقراطية" صيغة القائمة المقيدة لحرية المرشح ، وإن طالما اخترقها مرشحون من خارج "القائمة المركزية"! ولم تأخذ الفصائل القومية بمبدأ انتخاب قيادتها الأولى ، تاركة أمر تعيين هذه القيادة للقيادة القومية الأعلى . مما حد كثيراً من إمكانية تجديد القيادات ، رغم كل الهزائم التي حاقت بنا !

ثمة تواضع مشاركة الكادر الوسيط ، وضعف مساهمة القاعدة في صنع القرار الحزبي، الأمر الذي ينعدم ، تماماً، في الفصائل القومية والوطنية والدينية

وإذا كان الطريق مفتوحاً للترقية التنظيمية ، أمام الوشاة والمتزلفين في معظم الفصائل ، فإن ياسر عرفات أضاف اليهم عملاء أجهزة الأمن، العربية والأجنبية !

لأن القيادة المتنفذة تعي بأن التنظيم النسياسي المحكم والفاعل ، أحد شروط النصر ، فقد عمدت الى إفراغ التنظيم من أي مضمون للحياة الداخلية ، والديمقراطية ، وصولاً إلى هلهلته ، وقطع الطريق على أي بديل يمكن أن يفرزه .

اغتيال النقابات

ما اقترفته القيادة المتنفذة في المجال النقابي لا يتسع المجال هنا الا لرصد المحطات والمفاصل الرئيسية منه .

معروف بأن منظمة التحرير الفلسطينية عمدت ، منذ تأسيسها ، صيف ١٩٦٥ ، إلى تأسيس "اتحاد عمال فلسطين"،و"اتحاد المرأة الفلسطينية" ، و"اتحاد كتاب فلسطين"، فيما كان " اتحاد طلبة فلسطين" قد سبق في قيامه هذه الاتحادات جميعاً ، حيث تأسس سنة ١٩٥٩ .

حين استولت الفصائل الفدائية – وعلى رأسها "فتح" – على قيادة منظمة التحرير ، وتولى ياسر عرفات رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة ، منذ فبراير/ شباط ١٩٦٩، فان عرفات عمد الى تكبيل سائر الاتحادات الشعبية ، واخضاعها لطموحاته الذاتية ، ولم يجد مقاومة تذكر إلا من "اتحاد الكتاب والصحفيين"* ، حيث كان جسم الاتحاد في نسبته

* وريث (اتحاد كتاب فلسطين) ، حيث انعقد ، في بيروت ، خريف ٧٢ ، المؤتمر التأسيسي للإتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين .

الأكبر يتعارض مع توجهات عرفات السياسية وحين باءت كل محاولات عرفات للاستيلاء على قيادة هذا الاتحاد بالفشل ، لم يجد مفراً للجوء الى تزييف ارادة أعضاء المؤتمر الثالث لهذا الاتحاد ، والمنعقد في بيروت، ربيع ١٩٨٠ ، وبذا أمكنه الهيمنة على الاتحاد ، بايصال أتباعه إلى سدة قيادته ، ومن يومها فقد هذا الاتحاد استقلاليته . حتى أن أمانته العامة لم تصدر بياناً بصدد اتفاق اوسلو / واشنطن ، وهي التي لم تجتمع طوال ثلاث سنوات قبل هذا الاتفاق !

لأن الاتحادات غدت مجرد أدوات بأيدي القيادة السياسية المتنفذة ، لذا تم إحلال الولاء لهذه القيادة ، محل الكفاءة والإخلاص للوطن والشعب ، كما شطب الشأن النقابي لمصلحة السياسي الرسمي ، وغدت الاتحاد على مقاس أقدام القيادة السياسية المتنفذة . ولم تراع القيادات - المتوالية والمزمنة - على حد سواء ، لهذه الاتحادات إلا إرضاء الزعامة السياسية المتنفذة ، فيما أدارت هذه القيادات ظهرها لمصالح أعضاء اتحاداتها . ذلك أن ولاء هذه القيادات ظل ، دوماً ، للزعامة السياسية المتنفذة ، التى أوصلت هذه القيادات الى سدة الاتحادات.

لذا كان طبيعياً أن تتحول ساحة العمل الفدائي الفلسطيني في لبنان (١٩٧١ - ١٩٨٢)، الى مركز طرد للمثقفين في اتجاه أركان الأرض الأربعة ، واضطر آخرون الى تغيير مهنتهم ، فيما ارتاحت قلة ضئيلة ثالثة لوظيفة مبرر للسلطان .

هذا كله أفرغ الاتحادات الشعبية الفلسطينية من أي محتوى ، ثوري أو مطلبي ، كما سلبها استقلالها وفاعليتها ، مما جعلها أبنية من قش .

فيما طالما تهافتت قوى المعارضة من ذات اليمين وذات اليسار ،

حتى يمن عليها عرفات بمقعد في هذا الاتحاد أو ذاك ، ضاربة عرض الحائط بكل القيم والمبادئ والبرامج التي تعهدت بالتمسك بها ، ومصالح الشعب التي وعدت بتبنيها ، على حساب الاتحادات والقضية الوطنية ، في التحليل الأخير .

غول الأمن

سأل المسؤول الأمني الأول في كوبا ، أبرز مسؤولي الأمن في المقاومة الفلسطينية، المرحوم صلاح خلف (أبو إياد) ، سنة ١٩٧٦، عن أساليب قيادة المقاومة الفلسطينية في تحصين أفراد أمنها . رد خلف ، من فوره: "بالحوافز المادية ،حيث نكفي أفراد الأمن بالمال ، حتى لا يسهل تجنيدهم من قبل الأعداء " لم تعجب الإجابة المسؤول الكوبي ، ولم تمنعه الأصول الدبلوماسية عن الرد بخشونة : "إن الإمكانات المالية الإمبريالية والصهيونية تفوق إمكاناتكم، بمراحل ، وهم أقدر منكم على إغراق هؤلاء الأفراد بمزيد من المال، وإلحاق الهزيمة بكم في هذه المعركة " .

تذكرت هذه الواقعة ، حين تمكن أحد أفراد أمن فتح من اغتيال أبو إياد ، وأبو الهول (هايل عبد الحميد)، وأبو محمد (فخري العمري)، مطلع ١٩٩١ ، لحساب جهة معادية . فكانت ضربة قاصمة ، حرمت "فتح" من قادتها الثلاثة ، وجاءت لتؤكد مدى عقم الحافز المادي مع عناصر الأمن ، وأهمية الحافز المعنوي الوطني ، صحيح أن الحافز الأول يرضيهم ، لكنه ، أيضاً ، سيفتح شهيتهم على مزيد من المال ، بغض النظر عن الجهة التي تدفع .

في البداية ، اكتفت "فتح" بجهاز "الرصد الثوري" ، حيث تدربت

قـيـاداتـه الأولى فـي مـدرسـة المخـابرات المصـرية ، صـيف ١٩٦٨ ، وانحصرت مهمة هذا الجهاز في توفير الأمن لفتح، لذا ركز جُل اهتمامه على العدو الصهيوني .

بيد أن خروج المقاومة الفلسطينية من الأردن ،أدى إلى تفجر سخط قـواعد وكـوادر من المقـاومـة . وبسبب من غـيـاب الحـيـاة والديمقـراطيـة الداخليتين ، فقد عبر هذا السخط عن نفسه فى صورة شائعات شخصية، ومـؤامـرات صـغـيـرة ، وتكـتـلات ، وشلل ، وجا ءت الأخـيـرتـان من باب الاستقواء بالجماعة ، مما رفع معدلات القمع القيادي . ورد الساخطون بهـجـر المقـاومـة ، أو بالانشـقـاق ، فـيـمـا ارتد بعض ثالث الى العنف ، فظهـرت "جماعـة أبو نضال البنا" ، سالتى تحمل (اسم فـتـح - المجلس الثوري) .

مع ضمور النشاط العسكري ، وقعت أجهزة أمن المقاومة في إسار البطالة ، مما سهل علي القيادة المتنفذة الانتحاء بمهمة هذه الأجهزة ، الى ملاحقة المعارضين ، وتوسعت القيادة المتنفذة في افتتاح السجون ، وفي ممارسة التعذيب أثناء التحقيق ، أما اغتيال المعارضين فاكتفي بممارسته في أضيق نطاق ، ربما خشية فلتان الأمور، وتدمير المعبد على رأس الجميع ، بمن فيهم القادة المتنفذين أنفسهم .

اتسعت أسباب إهمال "التنظيم" لحساب "الأمن" ، في الجـهـد والمال والنفـوذ . فـالأمن - بعكس التنظيم - مطواع ، سريع التنفـيـذ، بسبب من ولائه الشديد للزعماء ، واحساسه بنبذ الشعب له . هنا توفرت تربة خصبـة للمتسلقين والجواسيس . وليس من المستهجن أن المتنفذين لم يقوموا باعدام أى جاسوس ، عدا من حاول قتل أي من هؤلاء المتنفذين .

كل هذه الانتهاكات . ومنظمات المعارضة الفلسطينية مبعثرة ، لا تسمع ، لا ترى ، لا تتكلم ، فيما استلهم المتنفذون الجوار الرسمي العربي في القمع ، واستندوا الى دعم هذا الجوار، والى هشاشة البنية الاقتصادية - الاجتماعية الفلسطينية ، وعجزها عن مقاومة استبدادهم، أو توفير أساس للبديل الديمقراطي ، مما ساعد على تزييف وعي الشعب الفلسطيني ،وأطال عمر المتنفذين من "قادته" .

لقد أسهمت إساءة توظيف الأمن من قبل المتنفذين في إضعاف حركة المقاومة ، وإفتقادها أحد أهم أسباب الصمود والنصر ، وخففت من التفاف الشعب من حولها ، ومهد لاغتيال حلم الشعب الفلسطيني في تحرير بلاده .

□□□

الفصل الثاني

التباسات ومراوغات

أخذت حفنة الموقعين الفلسطينيين العزة بالإثم ، فزعموا بأن هذا الاتفاق مجرد بداية الى الدولة الفلسطينية المستقلة . كما ردوا على من وصف الاتفاق بالاستسلام لإرادة العدو ، بأنه أشبه بصلح الحديبية ، ثم التفتوا الى اليسار ليزعموا بأنه على غرار "صلح بريست" ، قبل أن ينتقلوا الى الهجوم فيناشدوا المعارضة الفلسطينية بأن تتحد مع المعارضة الاسرائيلية ، ما دامت المعارضتان تبغيان إسقاط هذا الاتفاق.

نواة لدولة فلسطينية ؟!

عشية انعقاد مؤتمر مدريد ، خريفَ سنة ١٩٩١ ، أكدت يومية "هآرتس" الإسرائيلية بأن أحداً لا يستطيع مقاطعة مفاوضات مدريد ، كما أنهم يذهبون إلى هناك رغماً عنهم ، وتشير الصحيفة بذلك ، من طرف خفي ، إلى الضغوط التي تمارسها الإدارة الأميركية في هذا الصدد . ولم تستثن الصحيفة الاسرائيلية قيادة منظمة التحرير ، إذ يفترض أنها قيادة ثورة ، وليست دولة ، تعجز عن تحمل ضغوط الشرطي الدولي ، أي البيت الأبيض .

رفض منظمة التحرير هنا لن يكون من باب المناكفة ، بل لأن البدهيات السياسية تحض على عدم دخول المفاوضات ، بينما ميزان

القوى يميل لغير صالحك فمن نافل القول بأننا لن نحصل إلا على المدى الذي تصل إليه دانات مدافعنا . وأين هي هذه المدافع ؟!

لقد خيب المتنفذون في قيادة منظمة التحرير آمال البعض فيهم ، بل ذهبوا بعيداً فلم يوافقوا على حضور المفاوضات فحسب ، بل أذعنوا لشروط رئيس وزراء إسرائيل ، آنذاك ، اسحق شامير ، فيما يخص اختيار أعضاء الوفد الفلسطيني ، من داخل الضفة والقطاع ، حيث اشترط ، أيضا ، أن يوافق على أسمائهم ، نفراً نفراً ! في حين كان على هؤلاء المتنفذين التذرع بتعسف هذه الشروط غير المسبوقة في التاريخ ، لرفض الذهاب الى مدريد - وهكذا قرأنا الكتاب من عنوانه .

أما وقد ذهبوا ، فكان عليهم الانخراط في وفد عربي موحد .

سواء استعصي عليهم تحقيق هذا الشرط ، أم أنهم لم يحاولوا ، أصلاً ، فكان عليهم التشبث بالحد الأدنى من الطموحات الوطنية الفلسطينية ، والاصرار على أن يحصلوا على ما يرادف الهزيمة ويكرسها ، وليس دون ذلك .

أما وقد حدث ، فكان على المتنفذين في منظمة التحرير العمل على كسب الوقت ، بغية استكمال الوحدة الوطنية ، وتثمير أوراق القوة العربية، الى الحد الأقصى . الأمر الذي لم يحدث ، أيضاً .

أما وقد فعلوها، وفاجأوا حتى الإسرائيليين بحجم تنازلاتهم ، فكان عليهم ألا يوقعوا قبل أشقائهم الذين طالما خفوا لنجدتهم ، منذ هبّة البراق ، صيف ١٩٢٩ ، رغم أن بعض الأنظمة العربية يزيف مشاعر قومية في هذا الصدد .

صحيح أن الوضع العربي الراهن في أردأ حالاته والنظام العربي لا

يبشر بخير ، في المدى القريب ، لكن "دوام حال من المحال"!

ولطالما عرضت أميركا واسرائيل على عبد الناصر إعادة سيناء إليه ، في سياق حل منفرد ، وعلى الأسد الاكتفاء باستعادة الجولان ، لكنهما رفضا ، وحين فعلها السادات ، وانفرد بالحل، أدانته الأمة العربية . فكيف حين يفعلها من تولى قيادة أصحاب القضية ؟!

اليوم ، يرى بعض المبررين في اتفاق غزة - أريحا بداية لدولة فلسطينية ، فيما يرى بعض المعارضين بأن هذا الاتفاق فرط بالحقوق الوطنية الفلسطينية ، وترك الاستيطان الصهيوني يسرح ويمرح ، وتجاهل القدس ، واللاجئين ، وضرب عرض الحائط بحقي العودة وتقرير المصير للشعب الفلسطيني .

على أن ثمة ما يفوق هذه الامور ، خطورة وأذى .

فلا يعيب الحل انتقاصه أو هبوطه الى ما دون الحد الأدنى للطموحات الوطنية الفلسطينية، إذ ثمة إمكانية نظرية لاستكماله والصعود إلى كامل الطموحات الوطنية، فيما لو لم يضرب متنفذو منظمة التحرير أهم شروط الاستكمال والصعود ، بحيث ألحقوا أذى بالغاً بميزان القوى على حسابنا ولحساب اسرائيل ، بعد أن أعطى المتنفذون باتفاقهم هذا ، لمعظم الحكام العرب المبرر والذريعة كي يغسلوا أيديهم ، تماماً ، من القضية الفلسطينية ، "بعد أن عقد أصحابها الصلح مع أعداء أمتهم" !

لنلاحظ هنا بأن أغلبية أجهزة الإعلام العربية تسمي الاتفاق "الاتفاق الفلسطيني - الاسرائيلي" ، وليس "اتفاق عرفات - رابين " ، في محاولة من هذه الأجهزة لدمغ الشعب الفلسطيني كله بما اقترفه خمسة فلسطينيون في أوسلو بينما عجزوا عن انتزاع الموافقة على هذا الاتفاق

من أي من مؤسسات منظمة التحرير ، كما أدانته كل الفصائل ، بما في ذلك "فتح" نفسها ، عدا حفنة من المتنفذين فيها ، تجاهل معظم الأنظمة العربية ، عن عمد ، معارضة غالبية الشعب الفسطيني لهذا الاتفاق ، في محاولة منها لحرمان القضية الفلسطينية من عمقها الاستراتيجي العربي ، وهو غاية ما تتمناه أمريكا واسرائيل من وراء هذا الاتفاق .

فيما أدى "اتفاق عرفات - رابين " إلى استحداث تضارب في الطموحات الوطنية لمختلف التجمعات الفلسطينية ، في الشتات .

فبعد أن اعتبر المتنفذون - من سنوات - فلسطيني ١٩٤٨ "عرب اسرائيل" . واستبعدوهم من برنامج منظمة التحرير ، وتنازلوا عنهم لاسرائيل ، جاء هؤلاء المتنفذون اليوم وقصروا الحل على أقل من ٣٪ من مجموع الأراضي الفلسطينية ، ناهيك عن أنه حل غير وطني ، لأنه أساساً يبقي السيادة للمحتل الاسرائيلي ، فأين يذهب من لجأ من الأراضى التي احتلتها اسرائيل سنة ١٩٤٨؟ ولماذا أسقطوا من الحساب؟!

بالغوص في عمق اتفاق "عرفات - رابين" ، يتضح بأن هدف اسرائيل القريب ، ضمان أمنها وأمن مستوطنيها ، وكسر المقاطعة العربية لبضائعها ، وصولاً إلى بغيتها الأهم في اقامة "سوق شرق أوسطية"، تلعب فيها الدور الرئيسي ، معتمدة على ما أسماه شيمون بيريز، قبل ست سنوات ، "المربع الذهبي" ، والمتضمن المياه التركية، والأيدي العاملة العربية ، والأموال الخليجية ، والتكنولوجية الاسرائيلية، وبذا تحل الصهيونية شعار "من المحيط الى الخليج" محل "من النيل الى الفرات" ، وتحقق "اسرائيل الكبرى" ، بعد أن تكون وسعت رقعتها ، أضعافاً

مضاعفة ، ولكن بدون احتلال عسكري ، مكتفية بالإجتياح الاقتصادي، لتصبح رابع قوة اقتصادية في العالم (بعد الولايات المتحدة، اليابان ، وأوروبا الغربية) ، ولتغدو قوة عسكرية إقليمية مهابة الجانب .

إذا أخذنا غزة - أريحا إلى مداها ، فلن تكون بداية المسيرة إلى دولة فلسطينية عاصمتها القدس ، كما يحاول البعض تسويق هذا الوهم أولاً، لأن ميزان القوى عشية الاتفاق لم يوفر إلا "غزة - أريحا" ، فكيف لميزان القوى اللاحق للاتفاق أن يحسن الحل ، أو يوسع رقعة الأرض ؟! فالاتفاق ، في حد ذاته ، أضعف الجانب الفلسطيني ، مجرد أن أخرج العرب من حلبة الصراع العربي - الاسرائيلي ، ربما الى عقود قادمة ، بعد أن خذلهم عرفات ، وغدر بهم ، وثانياً ، ستزداد الساحة الفلسطينية ضعفاً على ضعف ، بعد أن شتت هذا الاتفاق طموحاتها الوطنية ، ووضعها في مواجهة مع بعضها البعض ، ناهيك عما يحمله المستقبل القريب من احتمالات اقتتال ضارٍ بين معارضي الاتفاق من الفلسطينيين وبين أداة القمع الجديدة ، التي أضيف إلى أدوات الاحتلال الاسرائيلي . إننا أمام شريط حدودي آخر !

لكن أضاليل موقعي الاتفاق لم تقف عند حد تسويق الوهم بالدولة .

التشبيه بصلح الحديبية

من السهل الاتكاء على التاريخ ، على أنه من الضروري تجنب التعارضات الصارخة عند اللجوء للتشبيه .

معروف أن الرسول ﷺ بدأ دعوته بالموعظة الحسنة ، فقابلته قريش بالصد والاستهزاء ، على أنها سرعان ما تحولت الى الافتراء والأذى .

وحين استشعر وجهاء قريش الخطر من الدعوة الجديدة ، عندما تزايد أنصارها ، عمدوا الى التآمر على الرسول ﷺ ، لقتله . عندها قرر ﷺ هجر مسقط رأسه ، بعد أن تحمل وصحبه عسف قريش ، ثلاثة عشر عاماً متصلة . فكانت الهجرة الى المدينة المنورة .

في ذى القعدة من السنة السادسة الهجرة ، خرج الرسول ﷺ معتمراً لا يريد حرباً . تحرك باتجاه مسكة يريد دخولها زائراً للبيت ومعظماً له ، وساق معه الهدي [1] سبعين بدنة، وقيل أن الناس كانوا سبعمائة رجل ، وفي قول آخر ضعف هذا العدد .

حين سمعت قريش بمقدم محمد ﷺ وصحبه ، استنفرت فرسانها ، فلبس هؤلاء جلود النمور، وخرجوا الى ضواحي مكة " يعاهدون الله لا يدخلها (الرسول) عليهم أبداً "، على ما أبلغ موفد من قريش الرسول ﷺ ، عندها قال محمد ﷺ :" ياويح قريش ! لقد أكلتهم الحرب ، ماذا عليهم لو خلوا بيني وبين سائر العرب ، فإن هم أصابوني كان الذي أرادوا ، وإن أظهرني الله عليهم دخلوا في الاسلام وافرين ، وإن لم يفعلوا قاتلوا حربهم قوة " . ثم طلب من أحد أصحابه أن يسلك بهم طريقاً ، يتجنب فيها لقاء المشركين المتربصين بالمسلمين ، فسلك طريقاً وعراً ، أتعب المسلمين ، حتى وصلوا أرضاً سهلة . وعند ثنية المرار بركت ناقة رسول الله ﷺ ، واعتبر بركتها إشارة تذكر بحبس الفيل عن مكة ، فقال : " لا تدعوني قريش اليوم إلى خطة ، يسألونني فيها صلة الرحم، إلا أعطيتهم إياها " .

أتاه رجال من خزاعه وسألوه عن سبب مجيئه ، فأخبرهم ﷺ أنه لم يأت يريد حرباً وانما جاء زائراً للبيت ، ومعظماً لحركته . فنقلوا ما

سمعوه إلى وجهاء قريش ، الذين لم يعجبهم من الخزاعيين هذا الموقف ، وخاطبوهم بما يكرهون وأردفوا " وإن كان جاء ولايريد قتالاً ، فوالله لا يدخلها علينا عنوة ، أبداً، ولا تحدث بذلك عنا العرب ".

توالت رسل قريش - من أحلافها - الى النبى ﷺ ، وهو يعيد على مسامعهم ما سبق أن قاله لخزاعة عن سبب مجيئه . والرسل تعود الى قريش ، لتضغط عليها من أجل السماح لمحمد ﷺ وصحبه بالدخول ، ما دام غرضهم سليماً ، لكن قريشاً أصرت على منعهم .

عندها أرسلت قريش الى الرسول ﷺ واحداً من متشدديها ، هو عروة بن مسعود الثقفي ، الذى عاد مقتنعاً بضرورة دخول النبي ﷺ وصحبه مكة .

هنا استلم الرسول ﷺ زمام المبادرة ، وأرسل خراش بن أمية الخزاعي إلى قريش، فكادوا يقتلونه ، لكنه أفلت من الموت باعجوبة ، وعاد الى الرسول سالماً .

بدا أن قريشاً فقدت صبرها ، فأرسلت ما بين أربعين الى خمسين فارساً ، بهدف التحرش بالرسول ﷺ ، لكن المسلمين أسروهم ، وإن أخلى الرسول ﷺ سبيلهم .

لأن الحرب حوار ، فقد دعا الرسول ﷺ عمر بن الخطاب (ر) ليبعث به الى وجهاء قريش في مكة لكن ابن الخطاب اعتذر ، ورشح عثمان بن عفان (ر) بدلاً منه لهذه المهمة ، لما بين قريش وابن الخطاب من إحن وتارات .

وصل عثمان الى وجهاء قريش ، فأبلغهم رسالة النبي ﷺ ، من جديد ، لكنهم عرضوا على ابن عفان أن يطوف بالبيت ، وحده ، على

أنه أبى أن يفعلها إلا بصحبة رسول الله ﷺ، فاحتجزه وجهاء قريش ، وسرعان ما شاع أنهم قتلوه .

ما أن علم الرسول ﷺ بذلك ، حتى دعا أصحابه ، فكانت بيعة الرضوان ، تحت الشجرة ، على الموت وفي قول آخر أنه بايعهم على أن لا يفروا ، وسرعان ما تأكد عدم صحة نبأ قتل عثمان .

اتضح أن معركة عض الأصابع قد أتت أكلها . فأرسلت قريش سهيل بن عمرو ، بهدف مصالحة محمد ﷺ ، شرط أن يتراجع لتوه الى المدينة المنورة ، حتى لا يدخل مكة ، هذه السنة ، عنوة .

بعد طول جدال ، تم الاتفاق ، شفهياً ، على الصلح بين الطرفين ، لكن عمر بن الخطاب (ر) اعتبر هذا الاتفاق مذلاً ، ولا يليق بالإسلام والمسلمين .

دعا الرسول ﷺ على بن أبي طالب (كرم الله ر فقال :" اكتب باسم الله الرحمن الرحيم " . فاعترض سهيل ، مطالباً بكتابة :" باسمك اللهم " ، وافق الرسول ﷺ .

وحين اقترح الرسول ﷺ كتابة :"هذا ما صالح عليه محمد رسول الله سهيل بن عمرو ". قال سهيل :" لو شهدت أنك رسول الله لم أقاتلك . ولكن أكتب اسمك واسم أبيك " فوافق الرسول ﷺ .

جاء الاتفاق على هدنة لمدة عشر سنين ، شرط أن يسلم محمد ﷺ من يأتيه مسلماً بدون إذن وليه من المشركين، على أن لا تعيد قريش أي مرتد عن الاسلام ، يلجأ إليها . مع افساح المجال للطرفين كي يقيم كل منهما تحالفاته ، حيث وكيف يتاح له . على أن يدخل محمد ﷺ وصحبه مكة ، بعد عام ، بسلاح الراكب .

خلال كتابة الاتفاق ، وصل أبو جندل بن سهيل بن عمرو ، يرسف في الحديد ، فاضطر الرسول ﷺ الى تسليمه لوالده ، حسب ما يقضي الاتفاق . مما أثار حنق المسلمين ، خاصة حين شاهدوا سهيلاً يجر ولده ، والأخير يستغيث بالمسلمين :" أأرد الى المشركين يفتنونني في ديني؟!" فوثب عمر (ر) مع أبي جندل ، يمشي الى جنبه ، ويقول :" اصبر يا أبا جندل ، فإنما هم المشركون ، وإنما دم أحدهم دم كلب " . وأدنى قائم السيف من أبي جندل ، لعله يأخذه، ويضرب به أباه ، لكن الرجل ضن بأبيه ، ونفذت القضية .

أخذ الرسول ﷺ يقنع أصحابه بمزايا هذا الصلح ، وهو يعاني في أعماقه من جرح أصحابه، الذين اعتقدوا بأن الصلح سيفيد قريشاً ، التي ستطمئن على تجارتها مع الشام .

حدث أن أعاد الرسول ﷺ أبو بصير عتبه بن أسيد بن جارية ، بعد أن أسلم ، وأتاه الى المدينة ، لكن أبا بصير قتل سيده مما دفع رسول الله ﷺ الى القول :" ويل أمه ، محش حرب[٢] ، لو كان معه رجال !" وأقام أبو بصير في العيص ، بين مكة والمدينة ،على ساحل البحر الأحمر، وتجمع لديه زهاء سبعين رجلاً من المسلمين الجدد ، يقطعون الطريق على تجارة قريش ، ويقتلون رجالها ، مما جعل قريش تستغيث بالرسول ﷺ ، طالبة إيواء هؤلاء المسلمين الجدد ، فآواهم الرسول ﷺ .

دروس مستفادة :

* جاءت الهجرة الى المدنية المنورة لتنظيم صفوف المسلمين ، وتجهيز جيوش المقاتلين من أجل محاربة من ظلموهم ، وأخرجوهم من ديارهم ،

فهى حرب عادلة . مما يعزز إرادة القتال لدى المسلمين ، المستندين الى إيمانهم المطلق بعدالة القضية التي يقاتلون من أجلها ، فيزيد من استعدادهم للتضحية غير المحدودة في سبيلها .

* بعد القضية العادلة ، تجيء القيادة الجسورة المبدعة، والتحالفات الصحيحة، والبرنامج السياسي السليم ، والأداء المتزن ، المستند الى التكتيكات الصائبة ، والتي يطبقها تنظيم محكم من أفراد يتمتعون بوعي سياسي عال ، واستعداد للتضحية كبير، وسيرة شخصية نظيفة ، وشعبية ملموسة، وقدرة غير قليلة على التأثير في الناس ، ناهيك عن الطاقة الجديدة التي منحتهم إياها عقيدتهم الاسلامية .

* خاض الرسول ﷺ عدة معارك عسكرية ضد المشركين[٣] ، انتصر في غالبيتها العظمى، وراكم هذه الانتصارات ، حتى أخذ خط دعوته في الصعود ، بينما أخذ خط المشركين في الهبوط ، [illegible] قرر التوجه الى مكة .

* على أن العرب أخذوا علي الرسول ﷺ مقاتلته أهله وعشيرته ، وفى هذا بالمعايير العشائرية ، مأخذ غير هين ، لذا ما أن اطمأن ﷺ الى امتلاكه زمام المبادرة بانتزاعه الفوز في ميزان القوى العسكرية مع قريش، حتى بادر للخروج الى مكة ، مظهراً كل الميل للسلم ، لكن قريشاً أحست بالمذلة ، فأصرت على منعه وصحبه من دخول البيت الحرام، مما أفقدها بعض حلفائها ، بسبب من تعنتها ، في مقابل تسامح الرسول ﷺ ، وتساهله ، وميله لمسالمة أهله وعشيرته . وكان هذا أول مكسب للمسلمين من صلح الحديبية.[٤]

* لمس الرسول ﷺ ، بحسه السياسي، أن قريشاً تريد حفظ ماء

وجهها، بتأجيل دخول المسلمين إلى مكة ، سنة اخرى ، فأعطاها ما أرادت، رغم أنه كان أبلغ أصحابه بأنه رأى في المنام أنه يدخل مكة . وحين واجهوه بمنامه هذا ، رد ﷺ بأنه لم يحدد الموعد الذى سيدخلون فيه مكة.

* حين وقع محمد ﷺ الصلح ، وقع من وقف على سطح الواقعة من المسلمين أسير انفعالات اللحظة ، ولم يتقبلوا الصلح كثمرة للضرورة ، ولم يروا أنهم يكسبون من الصلح أضعاف ما كسبوه في كل معاركهم الحربية .

* لم تتضمن شروط الصلح تنازلاً واحداً من قبل المسلمين .

* فيما يتيح لهم الانطلاق في دعوتهم ، في شتى أرجاء الجزيرة العربية ، بعد أن حيدوا تهديد قريش لهم .

* يفسح الصلح للقبائل الراغبة في التحالف مع المسلمين تحقيق هذه الرغبة ، دون خشية من قريش وبطشها .

* أما من رغب في الانضمام الى المسلمين من أبناء قريش ، فما عليه إلا أن يصبر في مكانه، لا يبرحه ، داعية لدين الله ، آمناً من أذى قريش الذي طالما لحق بأسلافه . فيما شكل من هجروا قريشاً ، جيشاً يقطع الطريق على تجارة قريش الشام ، وأعملوا سيوفهم في رقاب مشركي قريش المارين من هناك في حرب استنزاف أقضّت مضاجع المشركين .

* من يريد الارتداد من المسلمين ، فمن شأن خروجه الى قريش تطهير صفوف المسلمين من المنافقين وضعاف الإيمان .

* أتاح صلح الحديبية للمسلمين فرصة ذهبية ، تفرغوا فيها للتخلص من اليهود ، لمجرد أن عزلوهم عن تأييد قريش ، بعد أن كبل الصلح الأخيرة، مما سهل الإجهاز على يهود خيبر ، في الموقعة التي حملت الاسم نفسه ، مما أمن ظهر المسلمين ، وأنزل الرعب في قلوب قريش ، وقرّب يوم مكة ، أكثر فأكثر .

* أظهر الصلح مدى رجحان كفة المسلمين في ميزان القوى مع المشركين ، لذا تدفق الناس يدخلون في دين الله ، أفواجاً . حتى دخل ، في السنتين الفاصلتين بين صلح الحديبية وفتح مكة ، أكثر من ضعف عدد المسلمين يوم الحديبية . حتى أن الرسول ﷺ خرج يوم فتح مكة ، في عشرة آلاف مقاتل ، فيما لم يتجاوز عدد مقاتليه يوم الحديبية ، الألف وأربعمائة مقاتل ، على أكثر تقدير ، مما أتاح دخول مكة دون قتال ، وفتح صفحة جديدة فى مسيرة رسالة الاسلام ، ووضع حجر الأساس للامبراطورية الاسلامية اللاحقة ، التى ترامت حدودها من الصين شرقاً الى المحيط الأطلسي غرباً، ودقت أبواب أوروبا ، بقوة .

وبعد ،

فهل ثمة أوجه شبه بين الحديبية واتفاق "اوسلو - واشنطن ؟!

ربما أن المطلوب عقد المقارنة ، مع تجنب شخوص الصلحين ، والتمعن أساساً، في عاملي ميزان القوى وطبيعة العدو وصولاً الى نتائج كل اتفاق على حدة ، حتى يرى من شبه الحديبية بأوسلو - واشنطن مدى علاقته بالدقة !

أما لليسار فقدم له مثل آخر .

وصلح بريست

كان تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الروسي في مقدمه أسباب دخول الحكومة القيصرية الروسية الحرب العالمية الأولى ، سنة ١٩١٤ ، علّها تعالج بالحرب ما عجزت عن مواجهته بالسلم . على أن هذا الدخول سرع بالثورة الاشتراكية ، باعتبارها فرصة للخروج بالبلاد من الحرب ، لذا فان استمرار هذه الحرب كان سيقضي على الثورة وهي لا تزال في المهد ، قبل أن تأخذ فرصتها الزمنية . لكن كيف السبيل ، وقد غدت الثورة ، في حد ذاتها ، سبباً قوياً لاستمرار الحرب ، بل زيادة معدلات وحشيتها ؟!

بانتصار الثورة الاشتراكية في روسيا ، خريف ١٩١٧ ، وإخراجها بلادها من الحرب ، خسرت انجلترا وفرنسا حليفاً قوياً في حربهما ضد ألمانيا ، ناهيك عن الضربة التي تلقاها النظام الرأسمالي العالمي ، بسقوط إحدى أهم قلاعه . لذا تجاهلت إنجلترا وفرنسا دعوة الثورة الوليدة لعقد سلام عادل . وإن وافقت ألمانيا على عقد سلام مع روسيا ، شرط أن تضم ألمانيا إليها كل الأراضي التي سبق للجيش الألماني أن استولى عليها ، خلال الحرب العالمية الأولى. وبدأت المفاوضات بين الطرفين ، لكن ليون تروتسكي ، رئيس الوفد الروسي ، رفض الشروط الألمانية ، وانسحب مع وفده من المفاوضات ، رغم تعليمات لينين المشددة إليه بضرورة قبول الشروط الألمانية . مما أدخل روسيا فى اسبوع خطر ، سوضعها على مفترق طرق ، إلى أن أمكن التوصل الى قرار قبول الشروط الألمانية "المذلة" . فبين ١٨ - ٢٤ شباط / فبراير ١٩١٨، تسارعت الأحداث فوق الأراضي الروسية ، على نحو دراماتيكي .

في ٢/١٩ تذرعت القوات الألمانية بانسحاب تروتسكي من

المفاوضات ، فشنت هجوماً واسعاً على الأراضي السوفياتية . واندحر الجيش الروسي أمامها .

فشل لينين في اقناع اللجنة المركزية للحزب بضرورة العودة إلى المفاوضات ، والتوقيع على الصلح . احتج مجلس الوزراء الروسي (مجلس مفوضي الشعب) على هذا الهجوم ، وإن أبدى استعداده للتوقيع على اتفاقية سلام ، وفق "بنود بريست" ، في اليوم التالي استمع مجلس الوزراء الروسي الى تقرير عن الوضع في جبهة القتال ، وشكل لجنة تنفيذية مؤقتة برئاسة لينين ، أوكل إليها اتخاذ القرارات في جميع الامور الملحة ، وفي ٢/٢١ حث مجلس الوزراء الروسي الشعب على مقاومة الغزاة الألمان ، فيما تلقى المجلس إنذاراً ألمانياً بضرورة قبول شروط "السلام" ، في غضون ٤٨ ساعة ، وإرسال مندوبيه إلى بريست ليتوفسك ، للتفاوض مع الألمان ، والتوقيع على الصلح ، خلال ثلاثة أيام ، على أن تصادق عليه الحكومة السوفياتية ، في غضون اسبوعين . في اليوم التالي استقال تروتسكي من منصب وزير الخارجية ، تاركاً الوضع المتفجر الذي خلفه بنزقه . فيما انسحب نيكولاي بوخارين ، احتجاجاً، من اللجنة المركزية للحزب ، ومن رئاسة تحرير صحيفة "البرافدا" ، في آن معاً .

في ٢/٢٣ توغلت القوات الألمانية في الأراضي الروسية ، حتى وصلت بسكوي ونارفا . لكن هجومها توقف عند بتروغراد ، في اليوم نفسه ، الذي أصبح "عيد الجيش الأحمر" واحتل الألمان في الهجوم الأخير زهاء مليون كيلو متر مربع ، من مناطق بحر البلطيق ، وبيلوروسيا ، وأوكرانيا .

الثورة تواجه خطر الانقسام

في اليوم نفسه دعا لينين اللجنة المركزية للحزب الى الانعقاد . وبدا لينين داخلها "كأسد ضخم يحبسه أولاد صغار ، كان ينتقل في القاعة ، غاضباً ، ووجهه مفعم بالعزم "، على نحو ما وصفه ، لاحقاً ، بوخارين نفسه .

جرى التصويت داخل اللجنة المركزية للحزب ، حول ما إذا كان يجب القبول بالشروط الألمانية "المذلة" أم لا . ونجح لينين في انتزاع قرار من اللجنة بتحبيذ الصلح ، وفق الشروط الألمانية . حيث صوت الى جانب القرار - فضلاً عن لينين - ستاسوفا ، سفردلوف ، زينوفييف، ستالين ، سوكولينكوف، وسميلغا . وامتنع تروتسكي وكريستينسكي ، ودزرجينسكي ويوفه عن التصويت . فيما صوت ضده : بوخارين ، وبوبنوف ، ويوريتسكي ، ولو موف ، وتمثلت العقدة في أن ثمانية من الخمسة عشر عضواً الذين صوتوا ، كانوا ضد توقيع الصلح .

ظهرت في اللجنة المركزية للحزب ، ولاحقاً داخل المؤتمر الاستثنائي السابع للحزب (آذار/ مارس ١٩١٨)، ثلاثة اتجاهات قاد أولها لينين نفسه ، ونادى بضرورة التوقيع على الصلح ، وتصدر الاتجاه الثانى نيكولاى بوخارين ، الذى رفض الصلح ، ونادى بضرورة شن حرب ثورية فوراً ، فيما رفع الاتجاه الثالث - الذي قاد تروتسكي - شعار "لا حرب ولا سلام " أي أن لا تشن روسيا الحرب ، كما لا توقع اتفاق الصلح وربما كان الاتجاه الذي قاده لينين قد التقط التبدل الجوهري الذي حدث ، إذ انتقل الشيوعيون من الثورة إلى الدولة. الأمر الذي استدعى أداءً مختلفاً .

فيما اتكأ بوخارين على الجملة الثورية، فإن موقف تروتسكي نبع من نظرية "الثورة الدائمة" ، وكان خلاف لينين هنا مع بوخارين تكتيكياً ، أما مع تروتسكي فكان خلافاً استراتيجياً . لقد أعطى لينين الأولوية لانقاذ الثورة .

مع ذلك ظلت الخلافات المحتومة داخل الحزب ، رهينة إطار الرأي والرأي الآخر ، ولم تصل إلى حد نفي الآخر ، أو القمع ، أو الاحتراب. فزادت هذه الأزمة الحزب قوة .

بعد ذلك ، خاض لينين وتياره في الحزب نضالاً ، لا هوادة فيه ، على غير جبهة ، لإنجاز عدة مهام : أولها اقناع الشعب بضرورة هذا الصلح ، وثانيها انتزاع مصادقة المؤتمر الاستثنائي السابع للحزب ، والمؤتمر الرابع الاستثنائي لسوفييتات عموم روسيا .

لاحقاً ، أعاد لينين هذه الخلافات التي أنشبت أظفارها في جسم الحزب إلى قلة التجربة ، التى تؤهل قيادة الحزب لتقدير معدل السرعة التى يجب أن يتحرك بها الحزب في الاتجاه الذي اختاره ، والصعوبة الشديدة في الحصول على حقائق الموقف ، فضلاً عن أن العزلة الشديدة للثورة عن أوروبا الغربية وبقية أقطار العالم ، حرم الثورة من المعلومات الضرورية لتقدير سرعة التحرك واقتراح الأساليب الكفاحية الملائمة .

بعد جهد جهيد ، أمكن توقيع الصلح ، في مدينة بريست ليتوفسك، في ١٩١٨/٣/٣.

مفهومين متضادين للصلح

توهم حكام ألمانيا بأن التنازلات "المذلة" ، التي أرغمت الثورة الروسية على تقديمها لهم ، كفيلة بإفقاد هذه الثورة التأييد الشعبي الروسي ، مما يسهل إسقاطها من داخلها .

فيما رأى لينين في اتفاقية الصلح "المهينة" فرصة ضرورية للثورة كي تلتقط أنفاسها ، وتثبت مكاسبها ، وتعيد تنظيم أمورها ، وترص صفوف شعبها ، وتقوي الجبهة الداخلية ، وتعزز جبهة القتال لاستعادة ما ابتزته الحكومة الألمانية ، في لحظة ضعف الثورة . لذا كان رفض الصلح بشروطه "المذلة" محفوفاً بالأخطار الكارثية .

لقد عكس هذا الصلح ميزان القوى العسكري الألماني / الروسي في ميدان القتال ، المائل لصالح الألمان ، تماماً ، على أن هذا الصلح لم يقطع الطريق على الروس كي ينتقلوا من الدفاع الى الهجوم ، بمجرد أن تأكدوا من تحول ميزان القوى العسكري لصالحهم ، الأمر الذي لم يتأخر أكثر من ثمانية أشهر على توقيع اتفاقية الصلح . وبذا كانت الاتفاقية انحناءة مؤقتة في خط الثورة الصاعد . وهو تراجع ضروري لضمان مسيرة الثورة ، كما سبق ونوهنا .

بالصلح "المذل" أمكن للجمهورية السوفياتية الوليدة أن تفلت من الذبح ، وتزيح من طريقها عقبة كأداء تقطع طريق الثورة الى المستقبل ، ورسخ الصلح مكاسب الثورة ، وعزز سلطة العمال والفلاحين في بلاد السوفيات .

ما لبث التاريخ أن أعاد "كل شيء إلى نصابه"،على النحو الذي ذكره تروتسكي ، في المؤتمر السابع الاستثنائي للحزب ، هازئاً بالاتجاه الذي

قاده لينين داخل الحزب ، بصدد الصلح، وإن كان ما تحقق هنا عكس ما توقعه تروتسكي . فقد لحقت الهزيمة بألمانيا في الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨)، واندلعت الثورة في ألمانيا ، في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩١٨ ، مما حدا بروسيا إلى الغاء معاهدة بريست ، التي لم تعش الاثمانية أشهر ، فقط ، وكان لينين قد توقع إسقاطها ، بعد ستة أشهر من إبرامها . وبذا استعاد السوفيات ما ضاع من أراضيهم، كما أسقطوا - من جانب واحد - الأموال التي فرضت عليهم لصالح ألمانيا.

الدروس المستفادة:

* لا يزال عقد المقارنات التاريخية محفوفاً بالمخاطر ، خاصة حين لا تشترك الواقعتان ، محط المقارنة إلا في المظهر ، دون الجوهر.

* في مقدمة المخاطر ، عدم محاكمة الواقعة التاريخية بمعايير زمانها ومكانها ، هنا نكون قد ظلمناها . أما إذا أردنا الاسترشاد بها بصدد واقعة راهنة، تتقاطع معها هنا أو هناك ، فان مثل هذا الاسترشاد سيفقدنا الاتجاه . عندها تغدو المقارنة مقامرة ، ليس لها ما يبررها .

* أكدت اتفاقية بريست ، من جديد ، بأن الشعب صانع التاريخ ، على أن ذلك لا ينفي ضرورة توفر القيادة المحنكة المرنة ، الصلبة ، في آن معاً ، القادرة على الاستجابة لاحتياجات المرحلة . بمعنى أنه يمكن للعامل الذاتي (القيادة الجيدة) أن تؤثر ، إيجابياً ، في العامل الموضوعي (القوانين) .

* يحدث أن تشذ القوانين الموضوعية ، وتخرج عن مسار "الحتمية التاريخة"، خاصة في المنعطفات ، التي يمتلك كل منها منطقه الداخلي

وخصوصيته المكانية والزمانية ، وكل منعطف يفقدنا أنصاراً وحلفاء ، على نحو دراماتيكي .

* رغم التنازلات "المهينة" "المذلة" ، التي تضمنها اتفاق بريست ، إلا أن هذه التنازلات ظلت في حدود المدى التكتيكي ، ولم تكن إذعاناً تاماً للأعداء ، فهي لم تقيد حركة الثورة الوليدة في محاولتها تحسين مواقعها ، واستعادة زمام المبادرة واسترجاع ما فقدته حركة الثورة الوليدة ، في محاولتها تحسين مواقعها ، واستعادة زمام المبادرة ، واسترجاع ما فقدته من أراض .

* لم يقدم لينين تنازلات مجانية ، غير عابئ بالخطوط الحمر ، فتجنب بذلك التفريط بالهدف الاستراتيجي ، كما لم يمارس تكتيكاته على حساب الاستراتيجية ، بل لحسابها . يقول غيورغي تشيتشيرين - الذي حل في ١٩١٨/٥/٣٠ ، محل تروتسكي على رأس وزارة الخارجية السوفياتية - إن لينين" كان يرى أن كرامة دولتنا موفورة ، وكان يعرف كيف يعثر ، بثقة ، على الحد الذي لا يجوز التساهل بعده".

* من الذي يزعم بأن الثورة لا يجب أن تساوم ، أو تدخل في تسوية مع الأعداء ؟! لكن هذه المساومة أو التسوية ليست بلا حدود ، بل هي رهن جملة من الشروط ، ومحوطة بخطوط حمر، وإلا تحولت الى تفريط، وقطعت الطريق على استمرار النضال لاسترداد ما ضاع من الحقوق .

* التطلع الى السلام يأسر الشعوب . لكن أي سلام ؟ إنه ليس الا السلام العادل ، الذي يعيد الحقوق إلى أصحابها .

* أخيراً ، بيّن أداء لينين هنا كيف يمكن تحقيق مهام استراتيجية ، في وضع يفتقر إلى إمكانية المناورة ، وأشهر القائد السوفياتي الوقت

سيفاً ، لو لم تقطعه الثورة قطعها ، إرباً إرباً ، دون رحمة .

بعد الأمثلة المضللة ، ثمة تطاول وتجريح للمعارضة الفلسطينية .

هل تتحد المعارضتان ؟!

في المنعطفات السياسية الحادة ، ثمة محرمات تسقط ، واجتياحات لخطوط حمر تتم ، ومحظورات تستباح ، وأسئلة من خارج دائرة التوقع تتدفق ، ويختلط الحابل بالنابل ، وتنهار الكثير من المقدسات ، ولا تعود الثوابت إلى سابق عهدها .

ما دامت السلطة الفلسطينية قد وضعت يدها في يد السلطة الإسرائيلية ، في سبيل إنجاح "اتفاق غزة - أريحا " ، فقد تصور البعض بأن ثمة ما يبرر دخول القوى الفلسطينية المعارضة لهذا الاتفاق ، في تحالف مع نظيرتها الاسرائيلية .

ولا يتردد هذا السؤال على ألسنة البسطاء فحسب ، بل ثمة خبثاء في الجانب الموقع على الانفاق ينشرونه ، هنا وهناك ، بهدف هز صورة معارضي الاتفاق الفلسطينيين ، مع حرف الأنظار عن الأيدي الفلسطينية التي صافحت الأيدي الإسرائيلية ، فعلاً .

قد يبدو الأمر منطقياً ، بل هو منطقي فعلاً ، ولكنه منطقي شكلي، ولا يتعدى مجال التجريد، إذ ينقصه قراءة واقع المعارضة في الضفتين، فلا تكفي معارضة الاتفاق ، وحدها ، لاقامة تحالف بين الطرفين اللدودين، فثمة عوامل اخرى كثيرة ، لابد من توفرها ، بينما يتوفر عكسها .

فأولاً : ثمة اختلاف منطلقات المعارضتين واتجاه كل منهما .

فالمعارضة الفلسطينية تعارض الاتفاق من على يساره - إذا جاز التعبير - راغبة في إسقاطه ، أو - بعد أن مر - في مقاومة نتائجه ، وصولاً إلى كنس الاحتلال ، وإقامه الدولة الفلسطينية ، بل إن بعض فصائل المعارضة الفلسطينية تضع تحرير فلسطين نصب أعينها .

فيما تعارض قوى أقصى اليمين الإسرائيلي هذا الاتفاق ، من على يمينه ، في محاولة منها لشطب الشعب الفلسطيني ، واغتيال مشروعه الوطني ، عبر تنفيذ الترحيل الجماعي للفلسطينيين (الترانسفير) ، وتدشين "اسرائيل الكبرى" ، من النيل الى الفرات .

أجدني هنا أقول مع الشاعر الفلسطيني المعروف ، سميح القاسم ، شتان بين معارضة الظالم ومعارضة المظلوم ، الأول يريد توسيع الظلم وتعميقه ، بينما يسعى الثاني لتقليصه والإجهاز عليه ، فكيف يلتقيان؟!

ثانياً : فان اسحق رابين أحل " اسرائيل الأكبر "محل" اسرائيل الكبرى "التقليدية . وقد تمثلت الأولى فى سوق شرق أوسطية، تمتد " من الخليج إلى المحيط " ، الأمر الذي غالباً ما سيرحب به أقصى اليمين الإسرائيلي، ولكن بعد حين ، لربحيته العالية ، اقتصادياً وسياسياً ، أمادينياً فأمره يهون ، ويمكن معالجته على أيدي الحاخامات ! مع ملاحظة أن القوى اليسارية في المعارضة الفلسطينية (الشعبية، والديمقراطية) لا تمانع في التعامل مع اليسار الاسرائيلي ، الذي يتعارض مع اليسار الفلسطيني المعارض للاتفاق ، فاليسار الأول يؤيد الاتفاق ، وقد أعطى صوته لحكومه رابين ، في هذا الصدد ، في الكنيست

الاسرائيلية ، يوم ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، وبالتالي فهو خارج قوى الرفض الاسرائيلية . ويرفض ، تماماً ، التعامل مع قوى المعارضة الفلسطينية ، من حيث المبدأ !

ثالثاً : فانه إذا كان ثمة ما يضغط على السلطتين - الاسرائيلية . والفلسطينية - للوصول الي اتفاق غزه - إريحا، والالتقاء عند نقطة تقاطع ، فليس ثمة ما يضغط، بالمقابل ، على المعارضتين - الاسرائيلية والفلسطينية - في هذا الصدد ، مما جعل كلا منهما تسير وظهرها للاخرى ، بينما المسافة بينهما تتسع ، باطراد .

فحزب العمل الحاكم هو الأكثر مرونة وفهما لاحتياجات المرحلة الراهنة بما لا يقاس ، من قوى أقصى اليمين الاسرائيلي . ويعي هذا الحزب بأنه لا مكان في عالم اليوم لغير التكتلات الاقتصادية الكبرى ، وللقوى الاقليمية المهابة الجانب . لذا نراه يسعى حثيثاً لتحقيق مشروع السوق الشرق أوسطية ، وهو يرى أن اللحظة الراهنة ربما تكون الأكثر ملاءمة للطرف الاسرائيلي ، بسبب تردي وضع العرب في ميزان القوى العربي - الاسرائيلي، أكثر من أي وقت مضى ، بعد أن فقد العرب حليفهم الدولي (الاتحاد السوفياتي) ، وبعد أن قصم ظهر أكبر قوة عسكرية عربية (الجيش العراقي)، وخرجت أكبر دولة عربية من المواجهة مع اسرائيل (مصر) ، وبعد أن ألحق أذى كبيراً بالتضامن العربي ، بتأثير حرب الخليج الثانية ، وبعد ما لحق بالفلسطينيين من أذى وعسف في معظم الدول العربية ، بسبب موقف المتنفذين في منظمة التحرير من حرب الخليج الثانية ، وبعد تبعثر القوى الوطنية الفلسطينية ، كما لم تتبعثر من قبل ، وهي أمور ضغطت ، في الوقت نفسه ، على المتنفذين

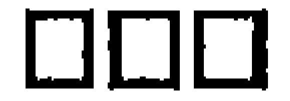
في قيادة منظمة التحرير ، وجعلتهم أكثر ميلاً للقبول بأي حل يعرضه الإسرائيليون. خاصة إذا ما أضفنا الى هذه العوامل، ضغوطاً أخرى مست الأطماع الذاتية الضيقة لهؤلاء المتنفذين، متمثلة في خشيتهم من إحلال قيادة بديلة لهم ، تفرزها الانتفاضة ، أو يفضلها الأميركان ، وينتقوها من بين أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض ، أو تتقاطع خيوط عربية واخرى دولية ، فتقفز بحماس الى السلطة الفلسطينية ، أو تندفع عناصر معارضة فتحوية ، فتريح هؤلاء المتنفذين ، وتحل محلهم . وكلها احتمالات أقضّت مضاجع المتنفذين ، بعد أن لمسوا جديتها .

يبدو أن المتنفذين في المنظمة وجدوا أنفسهم ، وقد التقوا مع قشرة رقيقة من البورجوازية الفلسطينية ، التي استبد بها القلق على مصالحها في الدولة العربية ، وغدت أكثر ميلاً لاحتلال موقع الشريك الصغير مع الاسرائيليين في مشروع السوق الشرق أوسطية .

وظف المتنفذون ، خير توظيف ، في هذا المجال ، معاناة الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع جراء سياسة تكسير العظام والتجويع، التي تمارسها ، بشراسة ، سلطات الاحتلال الاسرائيلي هناك .

مع هذا كله تبقى المعارضة الفلسطينيه لاتفاق غزة - أريحا بعيدة ، بعد السماء عن الأرض ، عن المعارضة الاسرائيلية للاتفاق ، فالمواجهة بينهما أشد من تلك القائمة بين المعارضة الفلسطينية والسلطة الاسرائيلية .

بعد هذا التحليل لتبريرات جماعة الاتفاق وأضاليلها ، ترى إلى أين ستسير الأمور في المدى المنظور ؟!



الهوامش

١ - الهدي = الماشية، سبعين بدنه = سبعين رأساً ، وفي هذا دليل الرغبة في المسالمة .

٢ - محش حرب = مشعل حرب ومهيجها .

٣ - اصطلح المؤرخون المسلمون على أن يسموا كل معركة بين المسلمين والمشركين حضرها النبي ﷺ بنفسه "غزوة" ، وكل مناوشة بين الطرفين لم يحضرها النبي ﷺ "سرية" . وبلغت غزوات النبي ﷺ ستاً وعشرين غزوة ، فيما بلغ عدد سراياه ثمانية وثلاثين سرية . أما أهم غزواته : بدر (١٧ رمضان سنة ٢ هـ) ، أحد (١٥ شوال سنة ٣ هـ) ، بني النضير (ربيع الأول سنة ٣هـ) ، الأحزاب (شوال سنة ٥ هـ) بني قريظة الأولى (سنة ٤ هـ) ، الحديبية (ذي القعدة سنة ٦هـ) ، خيبر (أواخر المحرم سنة ٧ هـ) ، مؤتة (جمادي الأول سنة ٨ هـ) ، فتح مكة (رمضان سنة ٨ هـ) حنين (١٠ شوال سنة ٨ هـ) ، وتبوك (رجب سنة ٩ هـ) .

٤ - الحديبية : قرية متوسطة سميت ببئر هناك ، عند مسجد الشجرة ، التي بويع رسول الله ﷺ تحتها ، بينها وبين مكة مرحلة وبينها وبين المدينة المنورة تسع مراحل .

المراجع

استند هذا الجزء من الفصل إلى المراجع التالية :

١ - السيرة النبوية لابن هشام ، حققها وضبطها وشرحها ووضع فهارسها : مصطفى السقا ، ابراهيم الأبياري ، وعبد الحفيظ شلبي ، الجزء الثالث ، ب

٢ - أبو أحمد عصام ، صلح الحديبية ومفاوضات اليوم ، دمشق ، تشرين الأول /اكتوبر ١٩٩١ (مخطوط)س .

٣ - أبو الحسين علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن الواحد الشيباني المعروف ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، بيروت دار الكتاب العربي الجزء الثاني ،ط٦ ، د.ت.

٤ - أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، تاريخ الطبري / تاريخ الأمم والملوك ، بيروت ، دار الكتب العلمية ، المجلد الثاني ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٨ .

٥ - عبد الرحمن الشرقاوي ، محمد رسول الحرية ، القاهرة ، الهيئة المصرية للكتاب ، ط٣ ، ١٩٧٨.

٦ - د .مصطفى السباعي ، السيرة النبوية / دروس وعبر ، دمشق ، دار الكتب العربية ، ١٩٧٢.

الفصل الثالث

توقعات

كان مرور عام على توقيع الاتفاق ، وبضعة أسابيع على وضعه موضع التنفيذ، كافياً لعمل جردة نقدية لتنفيذ الاتفاق ، ووضع السلبيات في كفة والايجابيات في اخرى ، قبل استشراف المستقبل ، في مجالين رئيسيين ، أولهما الديمقراطية ، وثانيهما القيادة السياسية.

عام على الاتفاق

حين وقّع ياسر عرفات اتفاق واشنطن ، في ١٩٩٣/٩/١٣ ، توزع الفلسطينيون إلى أربعة معسكرات إزاء هذا الاتفاق ، ليس بينها معسكر واحد محبذ للاتفاق ، تحبيذاً مطلقاً . أول هذه المعسكرات أعلن بأنه ليس في الإمكان أروع مما هو كائن ، وأن هذا أقصى ما تعطينا إياه موازين القوى الراهنة ، أى أن هذا المعسكر قبل الإتفاق على مضض ، وأكد المعسكر الثاني على المآخذ والنواقص التي تعتور الاتفاق ، وإن دعا الى العمل من داخله ، بما يطور إيجابياته ويحد من تأثير سلبياته . فيما دعا المعسكر الثالث الى التريث قبل إصدار الحكم على الاتفاق ، مطالباً بترك الحياة والأيام تحكم عليه . وغني عن القول بأن هذين المعسكرين ينتميان الى الوسط أكثر من المعسكر الأول . وبقي المعسكر الرابع الذي أدان الاتفاق ، جملة وتفصيلاً ، ودعا إلى إسقاطه ، بعد أن

أخذ عليه أنه حقق جملة من النجاحات والانتصارات لأعداء الأمة ، مما جعل شيمون بيريز يصفه بأنه الانتصار الثاني للصهيونية ، بعد نجاح هذه الحركة في تأسيس دولتها . وبهذا الاتفاق تنفس السياسي الصهيوني المخضرم أبا إيبان ، الصعداء ، لأن "القلعة تم اقتحامها من داخلها"!

ففلسطينياً ، مزق هذا الاتفاق الشعب الفلسطيني ، ووضعه في مواجهة بعضه بعضاً ، على أساس من التوزع الجغرافي ، بعد أن تنازل عرفات لاسرائيل عن الشعب الفلسطيني في مناطق ١٩٤٨ ، باعتبارهم " عرب اسرائيل" ، وأسقط الحقوق الوطنية الثابتة ، في العودة للاجئين من هذه المناطق ، وعطل عودة نازحي سنة ١٩٦٧ ، ووافق على بعثرة شعب الضفة والقطاع في كانتونات (معازل) ، وسلم بفصل قضية القدس عن سائر الأراضي الفلسطينية ، بما سهل على أعدا[illegible] الاسرائيليين أمر تدويلها ، وشرعن الاتفاق المستوطنات ، وأبقى مص[illegible] الضفة والقطاع رهناً بارادة الحكم الاسرائيلي ، وأسقط حق شعبنا الفلسطيني في استمرار المقاومة، واعترف بحق اسرائيل في الوجود فوق ترابنا الوطني المغتصب ، فيما لم تعترف اسرائيل بمنظمة التحرير ، إلا بعد أن أسقطت هذه المنظمة فلسطين وأمر تحريرها من برنامجها ، وألزم الاتفاق عرفات وسلطته بقمع أي دعاية معادية للصهيونية وكيانها ، وبإفراغ مناهج التعليم من أي مضمون وطني .

عربياً ، بتر الاتفاق رابطة فلسطين بالوطن العربي ، وأحل محلها الرابطة باسرائيل ، ومهد عرفات بتوقيعه هذا الاتفاق الطريق أمام المتلهفين من الحكام العرب على الصلح مع اسرائيل ، أو الخروج الى

العلن بعلاقاتهم السرية ، الاقتصادية والسياسية، باسرائيل ، ورأى هؤلاء الحكام المتلهفين في توقيع رأس منظمة التحرير على هذا الاتفاق ما يكفي مبرراً لممارستهم الخيانة القومية في وضح النهار ، وبلا حياء أو خجل ، فيما غدر عرفات هنا بكل القوى الوطنية والقومية والتقدمية والدينية المتنورة العربية .

دولياً ، أسقط هذا الاتفاق الدعوى التي رفعتها امتنا العربية - منذ زهاء نصف قرن - على الامبريالية الأميركية والحركة الصهيونية أمام المحافل الدولية ، لاغتصاب الأخيرة فلسطين، ومساعدة الأولى لها في هذه الجريمة .

هذا كله يسهل جعل الضفة والقطاع جسراً لعبور إسرائيل إلى أرجاء الوطن العربي ، بما يؤهلها لتدشين المشروع الامبريالي الجديد . المعروف باسم "النظام الشرق أوسطي" ، والذي يصب في صالح الاحتكارات العالمية ، ويعمق تبعيتنا ، ويزيد من نهب مواردنا ، وامتهان امتنا ، وتبديد هويتنا .

هذا كله لم يمنع عرفات ومن حوله من محاولة تسويق أوهامهم ، بأن الحكم الذاتي ليس الاحجر أساس الدولة الفلسطينية المرتجاه . لكن ما جرى ، طوال العام الفائت ، في مناطق الحكم الذاتي أكد - بما لا يدع مجالاً للشك - بأن هذا الحكم مجرد مؤسسة فاشلة للخدمات . فيما استأثر المحتل بكل السلطة والسيادة في مناطق هذا الحكم . بل إن ٤٠٪ من أراضي قطاع غزة لا تزال محتلة بجند الأعداء ، وسيفاً مسلطاً على الأرض المتبقية ومن عليها .

لقد تحققت كل المخاوف التى أثارتها المعارضة ، وتأكدت النسبة

الأكبر من المعسكرين، الثاني والثالث ، من عقم المراهنة على تطور الحكم الذاتي الى دولة ، بينما يفتقد الحد الأدنى من قوة الدفع الضرورية. بعد أن حرم عرفات - بتورطه في اتفاق الإذعان - القضية الفلسطينية من عمقها العربي ، فازداد ميزان القوى ميلاً لصالح اسرائيل الأمر الذي أتاح له . ايضاً ، تفسير ما غمض من بنود اتفاقات اوسلو / واشنطن / القاهرة لصالحها ، تماماً . أما ادعاء عرفات بأن السبب في فشل سلطة الحكم الذاتي يعود الى تلكؤ الدول المانحة في تقديم معوناتها المالية الموعودة ، فتأكيد جديد علي أن عرفات لم يستوعب ، بعد ، درس السادات وغورباتشوف في هذا الصدد .

رغم أن "الرئيس الفلسطيني لن يجني إلا العاصفة ، من اتفاق اوسلو/ واشنطن / الق[illegible] الا أنه لا يزال مصراً على تقديم المزيد من التنازلات المجانية ، فضرب عرض الحائط بالشكل الديمقراطي ، ولم يعرض أمر هذا الاتفاق المصيري الخطير على المجلس الوطنى الفلسطينى، الذي نمتلك جملة من التحفظات على طريقة تعيين أعضائه غير الديمقراطية . وبعد أن مر الاتفاق ، فان عرفات يحاول اصطناع مجلس وطني " من حواضر البيت "، يعقده تحت حراب المحتل ، ليغتال ما تبقى من المقدسات والثوابت الوطنية ، وفي مقدمها " الميثاق الوطني" .

لقد عاش شعبنا في قطاع غزة وأريحا سنة عجفاء أخرى ، لا تقل بلاءً عما سبقها من السنوات الستة والعشرين تحت الاحتلال الإسرائيلي المباشر ، إن لم تزد ، وفي هذه السنة اتسعت دائرة الجوع ، والفقر، والمرض، والبطالة، وتردت الخدمات، من صحة وتعليم ،وما إليه.

في الوقت الذي خاب فيه الحكم الذاتي في مجال الخدمات ، فإنه امتلك أجهزة قمع قوية ، أولاً لأن المحتل يريدها على هذه الدرجة من اليأس ما دامت تعمل لمصلحته، وثانياً فان الدول المانحة لها المصلحة ذاتها التي لإسرائيل ، لذا نراها تغدق على هذه الأجهزة المال، دوناً عن بقية المجالات في مناطق الحكم الذاتي ، وثالثاً فان لعرفات مصلحة أكيدة في أجهزة قمع متطورة ، لأنها معينه الأول - إن لم يكن الوحيد- فى تنفيذ أغراضه ، بعد أن تبعثر تنظيم فتح ، وخوت الخزينة من المال .
كما أن هذه الأجهزة تضفي على "الرئيس" رهبة ، بعد أن فقد كل هيبة "ثورية" له ، الأمر الذى يشي بولادة "دولة مخابرات" ، حتى بدون دولة.
فعدا عن الشرطة، ثمة "الأمن الوقائى"، و"الأمن الرئاسي"، حتى أن لكل خمسين من أفراد شعبنا في أريحا والقطاع رجل أمن واحد ، وهو أعلى معدل في العالم . وأخيراً وجدنا ما نتميز به عمن عدانا ! مما انعكس سلباً على الحريات العامة ، وكانت سلطة الحكم الذاتي وفية لتقاليدها العربية العريقة ، فلجأت الى صيغة "زوار الفجر" ، الذين يروعون الأطفال والشيوخ ويحتجزون المناضلين ، حتى بدون تهمة محددة، حيث تقوم أجهزة أمن الحكم الذاتي بدور ملقط جمر المقاومة لحساب الاحتلال ، تلاحق الفدائيين ، وتعتقل الوطنيين ، وتصادر صحفاً لم يرق أداؤها لرئيس الحكم الذاتي .

غني عن القول بأن هذه الأجهزة الأمنية تسلحت بعتاد أميركي، وبآلاف الأوامر العسكرية التي يراكمها الاحتلال ، طوال سني وجوده في الضفة والقطاع ، منذ سنة ١٩٦٧ ، فضلاً عن ترسانة تشر يعاته الجائرة . ورأى المحتل الجو مناسباً كي يتفنن في قهر معتقلينا ، فبدأ يساومهم

للافراج عنهم ، مقابل تنازلهم عن شرفهم الوطني .

فيما أخذ رئيس الحكم الذاتي يتصرف كمختار ناحية (عمدة)، ليس إلا ، مما جعله يصادر لحسابه اختصاصات «وزراء» الحكم الذاتي ، ودأب على تخطيهم ، مع الحكم بالمراسيم ، وتجنب الانتخابات ، بتعيين مجالس بلدية لغزة ونابلس وجنين ، وهو ربما لم يدرك ، بعد، بأن كرسي الحكم الشكلي لن يكون من نصيبه ، فالامبريالية الأميركية واسرائيل تفضلان عليه شخصاً أكثر وثوقاً، وسبق لهما أن جربتاه . خاصة وأن عرفات استنفد أغراضه بالنسبة لهما، الأمر الذي تأكد مع توقيع "اتفاق واشنطن"، بين الملك حسين واسحق رابين (٢٥/٧/١٩٩٤). وتوقيع اتفاق السلام الأردني - الاسرائيلي (٢٧/١٠/١٩٩٤). الأمر الذي تأكد لعرفات نفسه ، ولكن بعد فوات الأوان !

انحراف قطري يعصم القومي

لا تزال فلسطين قضية عربية ، فى مبتدئها ومنتهاها ، رغم كل ما حدث وكان ، فمعروف أن الصهيونية اتخذت من فلسطين مجرد رأس جسر لمشروعها الاستعمارى ، " اسرائيل الكبرى " ، التى تطمح الى مدها " من الفرات الى النيل "

لا يعنى عدول الصهيونية عن التمدد فى احتلالها بين هذين النهرين أنها غضت الطرف عن" اسرائيل الكبري " ، بل إنها رمت ببصرها الى اجتياح الوطن العربى من أقصاه الى أقصاه ، اقتصاديا ، بما يتناسب وروح عصر " النظام الدولى الجديد"

كما أن الصهيونية رمت بأطماعها الى كل الوطن العربى ، فان الوضع العربى أثر ، تأثير ملحوظاً ، على الصراع العربى - الاسرائيلي، وأسهم فيما آل اليه أمر هذا الصراع ، مؤخراً ، فيما عرف بخيار "غزة- أريحا أولا "

صحيح أن انهيار " المعسكر الاشتراكى " أضعف كثيراً القضية العربية ، بعد أن أفقدها سندها الدولى القوى ، مما أتاح لأميركا الاستفراد بنا ، واحتكار صنع القرار السياسى العالمي، والتحكم في قضيتنا الوطنية ، وقد يقول قائل " وهل كان أمامهم الا الإذعان" ؟! والرد : "نعم وإلا لكان فيدل كاسترو قد أذعن للمطالب الأميركية، وأناخ هجينه . وتنكر لشعبه ، ووطنه ، وعقيدته الاشتراكية ، وضمن سلامته الشخصية" . وفي هذا الصدد يقول الرمز الفتحاوي ، فاروق القدومي "حين فجّرنا الثورة، نذرنا حياتنا فداء لفلسطين، واليوم يريدوننا أن نضحي بقضية فلسطين لنضمن حياتنا!" ومع هذا كله ، فان الموقف العربي لعب دوراً أكبر في صنع اتفاق غزة أريحا مما يبدو على السطح .

حين أدار أول جندي عراقي محرك دبابته في اتجاه الكويت ، صيف ١٩٩٠ ، بدأ العد التنازلي لتنفيذ اتفاق غزة - أريحا ، حيث تلاحقت ، منذئذ ، حملات تسريح الموظفين الفلسطينيين ، وطردهم من معظم دول الخليج ، لكن الكويت تفوقت عليها جميعاً في هذا الصدد ، حتى تراجع حجم الفلسطينيين في هذه الإمارة ، من زهاء نصف مليون شخص الى أقل من عُشر هذا العدد ، الأمر الذي انعكس ، سلباً ، على شعبنا في الضفة والقطاع ، فانخفض حجم التحويلات الشهرية اليهما من الخارج

زهاء ٧ ملايين دولار ، فضلاً عما يوازي الرقم نفسه ، بسبب توقف التبادل التجاري بين دول الخليج وهاتين المنطقتين الفلسطينيتين المحتلتين.

ترافق مع هذه الحملات تشريعات واجراءات تعسفية عربية "شقيقة" ، منع بموجبها الفلسطينيون من دخول النسبة الأكبر من الدول العربية ، ومن أفلت ودخل حيل بينه وبين الاقامة ، ومن تحايل على الأمر وأقام ، حظر عليه العمل ، ومنع من مواصلة تعليم أبنائه، والأهم من هذا كله ، أنه طلب الى الفلسطيني في بعض الدول العربية أن يتقدم بشهادة تثبت خلوه من مرض "الإيدز" ، التي تتكلف زهاء عشرين دولاراً للشخص الواحد ، عدا ما يحمله وقفها على الفلسطيني من إيحاءات ودلالات لا تفوت القارئ اللبيب .

ثم جاء وقف تدفق الأموال العربية الى الفصائل الفلسطينية ومنظمة التحرير ، في وقت واحد ، وأسهمت القيادة المتنفذة في تضخيم الأزمة المالية ، بهدف مضاعفة الضغوط على الفلسطينيين ، وحتى تجسد هذه القيادة ، شعاري " ياوحدنا " و"القرار الوطني الفلسطيني المستقل " العتيدين ، أي أن المتنفذين في قيادة المنظمة انتفعوا بتوقف الدعم المالي الرسمي العربي ، ووظفوه لاخضاع من تبقى من الفلسطينيين .

وهكذا أضاف الحرمان العربي "الشقيق" الى القمع الوحشي الاسرائيلي قمعاً آخر .

وظلم ذوي القربي أشد مضاضة .

كان يمكن لقيادة منظمة التحرير أن تتكيف مع هذا الحجب الرسمي العربي ، بل توظفه في سبيل تطوير الاعتماد على الذات ، على أن

شرط هذا كله ظل غائباً ، وخلاصته اتسام هذه القيادة بالراديكالية ، وتمكنها من نظرية الثورة ، واتصافها بالابداع والجسارة ، في آن معاً ، ولكن هيهات .

على أن الأخطر من هذا كله أن حكام إسرائيل أرادوا من اتفاق غزة - أريحا أن يقطع الشعب العربي الفلسطيني عن أمته ، بما يفقده أهم أسباب قوته ، ولعل من غير المستهجن أن بعض العرب تناغموا مع هذا التوجه الإسرائيلي ، فادعوا بأنهم لن يكونوا فلسطينيين أكثر من الفلسطينيين ، متجاهلين بأن اتفاق الإذعان لم يصنعه سوى عدد لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة من الفلسطينيين ، بينما عارضته الأغلبية العظمى ، داخل مؤسسات منظمة التحرير وفي داخل فتح نفسها ، عدا عن مجمل الفصائل الفلسطسينية (باستثناء فصيلين صغيرين)، ناهيك عن مختلف تجمعات الشتات الفلسطيني ، وحتى من لم يشهر معارضته للاتفاق فقد توهم بأن هذا الاتفاق ربما يخلص شعبنا في الضفة والقطاع من عسف الاحتلال ، كما ينهي رحلة شعبنا في الخارج مع الجور الرسمي العربي ، الذي تنوعت أشكاله وألوانه .

من غير المنطقي أن يتذرع أي عربي قومي بانحراف قطري ، كي ينزلق وراءه ، أو ينسج على منواله ، فمثل هذه الانحرافات أن تعمق الخط العربي القومي الذي سيتمترس وراء "فلسطين قضية عربية في مبتدئها ومنتهاها" .

لكن الهدف االصهيوني لا يزال " من النيل الى الفرات "، أما فلسطين فليست إلا لوحة قفز الى ما تبقى من الهدف الصهيوني . وما "اتفاق غزة - أريحا" الا اللبنة الأولى في "السوق الشرق أوسطية "

المزمع إنشاؤها ، حيث تحتل اسرائيل مركز قطب الرحى فيها ، لحساب الولايات المتحدة الأميركية واحتكاراتها ، إنها "اسرائيل الكبرى" الاقتصادية ، بعد أن عفا الزمن علي اسرائيل الكبرى "العسكرية" ، بمجرد أن ظهر بديلها الأكثر اقتصادية للاحتكارات العالمية وللشركات فوق القومية .

مستقبل الديمقراطية

زاد اتفاق اوسلو / واشنطن / القاهرة من تشابكات وتعقيدرات القضية الفلسطينية ، وأدخلها في جملة من الاستعصاءات يستحيل تجاوزها بدون ديمقراطية حقيقية .

لكن هل الحامل الاجتماعي مهيأ لتقديم مثل هذه الديمقراطية ؟!

لا يزال مجتمعنا الفلسطيني ، داخل الوطن المحتل يعيش حالة وسيطة ما بين الرأسمالية والمرحلة السابقة عليها ، حتى أن طبقاته الاجتماعية لم تستكمل تبلورها ، بعد ، كما أن الفرز بين هذه الطبقات لم يتحدد ، بل إن ثمة رشح طبقي مستمر ، من طبقة اجتماعية الى اخرى ، ناهيك عن الحراك الاجتماعي المشوه والمتسم بالطفح الطبقى والارتجاجات الطبقية ، على شكل قفزات الضفدع ، من أسفل الى أعلى وبالعكس . ثم أين هي الطبقة الرأسمالية الفلسطينية المنتجة ، المؤهلة لحمل راية الديمقراطية الليبرالية؟! معروف بأن أغلب شرائح الرأسمالية الفلسطينية إنما تربت في المجالات غير المنتجة والأكثر طفيلية ، فإما في مجال رأس المال المالى(البنوك) ، أو المقاولات ، أو في كنف الرأسمالية الاحتكارية الغربية ، وكيلة لها (كومبرادور) . وكلها شرائح معادية

للديمقراطية ، بكل أشكالها ومعانيها ، انطلاقاً من المصلحة الاقتصادية الذاتية لهذه الشرائح .

إن اعتماد مناطق الحكم الذاتي الكبير والمتزايد على المعونات المالية الخارجية ، وارتهان اقتصاد هذه المناطق للاقتصاد الاسرائيلي يفقد التحديث الاجتماعي شرطه الضروري ، عدا عن أنه يغرق المجتمع بقيم الاستهلاك الترفي السفيه ، وبالشرائح الأبشع طفيلية ، مما يحرم الديمقراطية القوى الاجتماعية ، صاحبة المصلحة في إشاعتها .

سياسياً ، عدا عن الموقع الهامشي المتزايد لمناطق الحكم الذاتي الفلسطيني ، في عالم اليوم ، ثمة الافتقار الى المؤسسات الضرورية لإنتاج هذه الديمقراطية ، الأمر الذي يعززه الالتحاق الكامل بالعدو الاسرائيلي في شتى المجالات ، ناهيك عن أن إحساس الحكم الذاتي المطرد بالأزمة المتفاقمة ، اقتصادياً وسياسياً ، سيجعله يشدد قبضته على الشعب ، لضبط إيقاعه ، ولإجهاض عوامل التغيير ، واغتيال أدواته ، أولاً بأول ، ذلك أن مطالب الشعب بالخبز والحرية ستواجه بعجز القائمين على الحكم ، الذين لن يجدوا مناصاً من اللجوء الى مزيد من القمع ، الأمر الذي لا يفضي إلا الى دكتاتورية شرسة ، تفتقر الى مجرد الشكل الديمقراطي ، لأن مثل هذا الشكل يفتح الباب لاحتمال تداول السلطة ، ذلك الكابوس الذي يحاول القائمون على الحكم الذاتي إبعاد شبحه بكل الأساليب .

بعد كل هذه العوامل المعيقة للديمقراطية ، ثمة عوامل تضغط في اتجاه توفير مناخ ديمقراطي ما ، في مناطق الحكم الذاتي ، وذريعة "العدو الصهيوني الذي قد يستفيد من الفرقة التي توحي بها

الديمقراطية" قد سقطت ، حيث لم تعد الصهيونية عدواً لنظام الحكم الذاتي الفلسطيني القائم ٠

أما الثورة ، التى طالما زعم المتنفذون بأن تغييب الديمقراطية إنما تم لصالحها ، فقد توارت هذه الثورة ، وغدت من الماضي ، على الأقل عند حكام السلطة الذاتية .

فيما لن يستقيم الانفتاح الاقتصادي في هذه المناطق بدون انفتاح سياسي .

بينما طالما ألحت الادارة الأميركية بتقديم النصيحة إلى أصدقائها بضرورة "تنفيس السخط الجماهيري" ، من آن لآخر ، تجنبا لثورات الخبز، مما يتطلب هامشاً ما من حرية التعبير دون حرية التغيير ، طبعاً !

ثمة رغبة نظام الحكم الذاتي في التطفل العلني على ما يدور في أذهان المعارضة الفلسطينية ، أولاً بأول تجنباً للمفاجآت ٠

ناهيك عن رغبة هذا النظام في استدراج المعارضة السرية إلى "اللعبة الديمقراطية" ٠

على أن نظام الحكم الذاتي لن يستسلم لجملة العوامل الأخيرة الحاثة للديمقراطية ، بل سيدفعه فزعه من تأثيرها ، وعلى كرسي الحكم الهش ، الى تخفيض فاعلية هذه العوامل إلى الحد الأدنى ، مما يوفر إمكانية نظرية لهامش في حرية التعبير دون حرية التغيير ، ذلك أن الحرية الأخيرة من شأن "كمبيوتر الداخلية" ، الذي يأخذ على عاتقة تزوير كل انتخابات ، وفق أهواء السلطان !

حتى هامش حرية التعبير مهدد بالالغاء . وسيظل متاحاً ، طالما أن

التوازن السياسي داخل الحركة السياسية الفلسطينية في غير صالح المعارضة ، إما إذا توفر توازن سياسي حرج (كتفاً الى كتف؛ ٥٠-٥٠)، فان السلطان سيسارع الى سلاح الأساليب الفاشية لقمع المعارضة والتنكيل بها ، بعد تكميم أفواهها . ومن لم يقتنع ، فعليه استقراء تجربة السادات التى أفضت الى حادثة المنصة الشهيرة (٦/١٠/١٩٨١) .

لكن ، هل تؤدي الأحداث إلى ظهور قيادة جديدة ؟! وإذا حدث وظهرت فما هي ملامحها ؟

القيادة السياسية القادمة

يبدو أن فلسطين استمرأت حالة الاستثناء من القاعدة في غير مجال. فحين نذكر المستعمرات تأبى فلسطين إلا أن تكون مستثناة من بين كل المستعمرات ، حيث ابتليت باستعمار استثنائي ، يتميز بسمات استيطانية ، اجلائية ، احلالية . وحين نشير الى قوى الاستعمار، نستثني منها الاستعمار الصهيوني ، على النحو نفسه . وعندما نستعرض الثورات الوطنية ، نرصد خصوصيات شتى للثورة الفلسطينية، تميزها عن مثيلاتها ، لعل فى المقدمة منها أنها ثورة في المنفى ، مع ما يستتبع هذه الحالة من سمات أخرى . ولم يكن حال القيادة الفلسطينية الا استثناء آخر في هذا الصدد .

أولى القيادات

حين اجتزأ الاستعمار البريطاني فلسطين من الجسم السوري الكبير ، بمجرد اكمال إحتلاله لها ، سنة ١٩١٨ ، دخل هذا القطر الصغير في طور جديد من حياته الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية ، فاستجدت آليات في هذه المجالات ، في حدود هذا القطر ، دون أن تمنع هذه الآليات من التأثر بأقطار الجوار ، وبشكل خاص سوريا ومصر .

أجبرت الحركة الوطنية الفلسطينية على أن تكون فلسطين ، فى برنامجها وأدائها ، وان ناضلت للحفاظ على وجهها العربي ، وعياً منها بهويتها ، وبعروبة قضيتها الوطنية ، في المنشأ ، والحل ، والمستقبل .

ساد في ذلك الحين كبار الملاك العقاريين ، ففلسطين بلاد زراعية ، يشكل الفلاحون ثلث شعبها ، وتعلوهم في الهرم الطبقي قشرة رقيقة من كبار الملاك ، التي استحوذت على زهاء نصف مجموع الأراضي الزراعية في البلاد . وكان طبيعياً أن تقود هذه الطبقة السائدة اقتصادياً ، المجال السياسي للبلاد ، دون أي منازع مع الوضع الجنيني للبورجوازية والطبقة العاملة . ومع التفشي الوبائي للأمية ، لذا كان طبيعياً أن يتصدر الحركة الوطنية المرحوم موسى كاظم الحسيني المالك الكبير والمستحوذ على قدر كبير من الوجاهة العائلية والاجتماعية ، وتجلت إحدى مظاهر الآلية الاقطاعية حين غدت قرينته رئيسة للاتحاد النسائي العربي الفلسطيني ، سنة ١٩٢٩ ، دون أي منافسة ذات شأن .

جاءت هبّة البراق ، صيف ١٩٢٩ ، مع اهتزاز الأساس الاقتصادي لاحتكار كبار الملاك قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، كما خفضت هذه الهبّة كثيراً من الهيبة السياسية لهذه الطبقة، ذلك أن البرجوازية

الفلسطينية الوليدة تطورت واشتد عودها، وتجلى ذلك، اقتصادياً، في تأسيسها البنوك وبعض المصانع، وسياسياً، بعقدها العديد من المؤتمرات التجارية، والنسائية، والصحفية، والطلابية، حيث التجمعات الجماهيرية للبرجوازية، وسرعان ما توجهت هذه المؤتمرات بتشكيلها أحزابها السياسية، فيما بين سنتي ١٩٣١و ١٩٣٥ .

حدث أن توفي موسى كاظم الحسيني، ربيع ١٩٣٤ ، متأثرا بجراح أصابته من هراوات الشرطة البريطانية، خلال مظاهرة في يافا، خريف العام الذي سبقه .

كان طبيعياً، والحالة هذه، أن تدخل البورجوازية شريكا في قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، مستقوية بالطبقة العاملة، التي نجحت في عقد مؤتمرها الأول، مطلع عام ١٩٣٠ ، وبالفلاحين الذين عانوا الأمرين من جور الانتداب والصهاينة، وكبار الملاك العرب الفلسطينيين، في آن معاً .

على أن هذه الشراكة لم تمنع الحاج أمين الحسيني من الاستحواذ على موقع رأس الحركة الوطنية، إذ زادت مسوغاته على عمه، موسى كاظم، بالوجاهة الدينية، فهو مفتي القدس، ورئيس المجلس الاسلامي الأعلى في فلسطين .

البورجوازية شريكاً

على أن الوزن المتزايد للبرجوازية في قيادة الحركة الوطنية وفي كوادرها الوسطى، أدى الى تأجيج الكفاح ضد الاستعمار البريطاني

والصهيونية في فلسطين ، وشهدت الثلاثينيات أشكالاً جديدة من الكفاح ضد هذين العدوين اللدودين للشعب الفلسطيني ، اتسمت بالدموية والثورية ، بعد أشكال الكفاح التي فرضها كبار الملاك على الحركة الوطنية الفلسطينية طوال العشرينيات ، وكان على الحاج أمين الحسيني أن يُرخى سرج فرسه للريح العاتية ، وهجر انتظاريته ، واشتد إيمانه بالجماهير ، بعد أن شهدما اجترحته من تضحيات جسمية في هذه الثورة ، فارتفع موقع الحسيني في أفئدة الشعب الفلسطيني، حتى أن جامعة الدول العربية، حين تأسست أواسط الأربعينيات، لم تستطع إلا أن تبقي موقع رأس الحركة الوطنية الفلسطينية شاغراً ، لحين عودته من منفاه ، وان أنابت عنه ، مؤقتاً ، مرشح النظام العراقي، آنذاك ، موسى العلمي ، أحد أهم دعاة الاعتماد على أمريكا للفوز بفلسطين . وبمجرد إفلات الحاج أمين الحسيني من أيدي الحلفاء، و[illegible] الي القاهرة ، ١٩٤٦ ، استعاد مقعد فلسطين في الجامعة العربي[illegible] ل أحمد حلمي عبد الباقي محل العلمي في هذا الموقع .

الجامعة تتطفل

الى فلسطين عاد معظم القادة الفلسطينيين المنفيين ، وأعيد تشغيل الأحزاب المتوقفة ، منذ بُحّت أصوات ثورة ١٩٣٦ - ١٩٣٩ ، لكن محاولات رئيس الحزب العربى الفلسطيني ، جمال الحسيني، إعادة الحياة الى "اللجنة العربية العليا" ، الموازية للجبهة الوطنية، باءت بالفشل ، ذلك أن جمال الحسيني لم يستوعب المتغيرات ، التي حفلت بها سني الحرب العالمية الثانية ، فأراد أن يفرض أغلبية مطلقة لحزبه في الهيئة

الجديدة ، مما أثار ضغينة بقية الأحزاب الفلسطينية ، فعمدت الى التحالف مع الشيوعيين (عصبة التحرر الوطني؛ ورابطة المثقفين العرب) في مؤسسة جبهوية جديدة، حملت اسم "الجبهة العربية العليا".س هنا تحركت الجامعة العربية سريعاً، فوصل وزير خارجية سوريا ، جميل مردم بك ، وأقنع جمال الحسيني بضرورة تقديم تنازلات لاستعادة الأحزاب الفلسطينية ، وإبقاء الشيوعيين في عزلتهم . وقد كان. حيث تشكلت مؤسسة جبهوية وطنية فلسطينية جديدة ، تحت اسم "الهيئة العربية العليا".

لذا غدا ، منذئذ ، للنظام العربي اليد الطولى في تشكيل القيادة السياسية الفلسطينية.

مع النكبة الفلسطينية سنة ١٩٤٨ ، حاول الحاج أمين الحسيني التحرك ضمن الوقت الضائع ، فنظم مؤتمراً وطنياً ، فى مدينة غزة ، أواخر ١٩٤٨ ، وعنه انبثقت "حكومة عموم فلسطين" ، وقد ظن الحاج أمين الحسينى أنه استفاد من الخصومة الملحوظة بين نظامى الملكين فاروق وعبد الله ، لكنه نسى أنهما يرتبطان بسيد واحد (بريطانيا) ، سرعان ما أصدر أمره إلى رئيس وزراء مصر ، محمود فهمى النقراشى باشا ، فاغتال المحاولة فى مهدها، وعصفت النكبة بسائر التكوينات الإقتصادية ، والإجتماعية ، والسياسية ، والثقافية الفلسطينية ، وبضمنها "الهيئة العربية العليا" ، والحاج أمين، وبقى الشعب الفلسطينى بلا رأس سياسى ، زهاء سبع سنوات ، حفلت بالمخاضات فى شتى مواقع الشتات الفسطينى .

بعد زهاء شهرين من انعقاد "مؤتمر غزة" ، نظم الملك عبد الله جملة

من "المؤتمرات الوطنية الفلسطينية" المضادة ، أهمها "مؤتمر أريحا" . على أن هذه المؤتمرات عجزت عن اصطناع قيادة سياسية فلسطينية جديدة ، وإن سهّلت للملك الأردنى ضم شرق فلسطين إلى مملكته ، والذى حمل ، لاحقاً، اسم "الضفة الغربية" .

خاض الفلسطينيون نضالاً عنيداً من أجل بلورة قيادة سياسية جديدة لهم ، علي أن عاملين رئيسيين حالاً دون نجاحهم فى هذا الصدد ، أولهما عجز البنية الاقتصادية الاجتماعية للشعب الفلسطينى عن توفير حامل مثل هذه القيادة ، وثانيهما القمع الشرس الذى مارسته دول الجوار ضد طلائع الشعب الفلسطينى ، الأمر الذى تعزز مع تشتت هذا الشعب فى أنحاء الأرض الأربعة .

فى استاد اليرموك ، فى مدينة غزة ، وبمناسبة الذكرى الحادية عشرة لاغتصاب فلسطين (١٩٥٩/٥/١٥) ، أعلن عضو [illegible] الرئاسة فى الجمهورية العربية المتحدة ، حسين الشافعى ، عن تشكيل شبه حكومة فلسطينية ، تم تعيين المرحوم منير الريس رئيساً لها ، فيما احتل الحاج أمين الحسينى الموقع السادس فى هذا التشكيل . وربما كانت شبه الحكومة هذه الشعرة التى قصمت ظهر العلاقة ما بين عبد الناصر ومفتى القدس ، الذى سرعان ما أحس بأنه غدا غير مرغوب فى بقائه فى مصر، فغادرها إلى بيروت ، صيف العام نفسه . وانفتح جحيم حملة صحفية مصرية ظالمة ضد الحسينى ، أبرزها تلك المقالات التى كتبها الصحفى المصرى المعروف ، المرحوم ممدوح رضا ، فى أسبوعية "روز اليوسف" . على أن هذا التشكيل ولد ميتاً ، أولاً لأن عبد الناصر اكتفى بعضوية فلسطينيى مصر وقطاع غزة فى هذا التشكيل ، حتى أنه لم يستعن

بفلسطينيي الإقليم الشمالي من جمهوريته (سوريا) ؛ وثانياً فإن تلك اللحظة لم تكن مواتية لمثل هذه الخطوة المفصلية ؛ ذلك أن صراعاً محتدماً لاموضوعي كان قد نشب بين الإتجاهات القومية العربية والإتجاهات اليسارية ، على مدى الوطن العربي ، مما حال دون حصول خطوة عبد الناصر تلك على إجماع النظام العربي . ومعروف أن الإتجاهات الرجعية العربية توزعت بين الطرفين المتصارعين ، وأخذت تصب الزيت على نار الصراع ، الذي يكفيه أنه أسس لهزيمة ١٩٦٧ .

احتل الشقيري مقعد فلسطين في جامعة الدول العربية ، في وقت كان التعطش إلى الكيانية الفلسطينية قد وصل ذورته لدى الشعب الفلسطيني ، ولعل أهم تجليات هذا التعطش جاءت على شكل أكثر من ثلاثين منظمة فدائية فلسطينية أطلت برأسها ، آنذاك، ولكن بعد أن كان عبد الناصر قد تعافى من صدمة الانفصال ، واستعاد توازنه القومي، بسقوط نظام الإمامة في اليمن ، خريف ١٩٦٢ ، وبعده أطيح بخصمه ، نظام عبد الكريم قاسم في العراق (شباط / فبراير ١٩٦٣) ، وبعد شهر واحد لحق به النظام الإنفصالي في سوريا ، مما أعاد النهوض القومي في المشرق العربي إلى سابق عهده (١٩٥٥ - ١٩٦١) .

أما وقوع اختيار عبد الناصر على الشقيري ، فيعود إلى تأكد الزعيم المصري من قدرات الشقيري السياسية والدبلوماسية ، فضلاً عن وطنيته الأكيدة ، ناهيك عن استقلاليته . ولعل في العامل الأخير ما حال دون اختيار عبد الناصر لأي من الفلسطينيين من بين قادة "حركة القوميين العرب" ، التي ربطتها بعبد الناصر ، آنذاك ، علاقات شديدة الحميمية؛ وفي المقدمة من هؤلاء الدكتورين جورج حبش ووديع حداد .

التقط عبد الناصر اللحظة الثورية ، وسارع إلى توظيفها ، لخدمة خطه القومى الثوري . فدعا ، فى ١٩٦٣/١٢/٢٣ ، إلى عقد مؤتمر قمة عربى ، من أجل التصدى لمحاولات إسرائيل تحويل مجرى نهر الأردن . وانعقد هذا المؤتمر ، فعلاً ، بعد أقل من شهر واحد من الدعوة التى أطلقها الزعيم المصرى . وكان بأن منح هذا المؤتمر الشقيرى صلاحية التشاور مع مواقع الشتات الفلسطينى ، فى وسائل إبراز الكيان الفلسطينى . على أن الشقيرى ذهب بعيداً فى تطبيق هذا التكليف ، فكانت "منظمة التحرير الفلسطينية" وليدة هذا الذهاب البعيد .

غنى عن القول بأن الزعيم الفلسطينى الراحل أفاد كثيراً من وزن عبد الناصر الإستثنائى فى النظام العربى . وانتزعت منظمة التحرير اعترافاً رسمياً عربياً بها ، وتُوِّج الشقيرى رئيساً للمنظمة .

يبدو أن الإجماع الإستثنائى الرسمى العربى لم يكتمل إلا وفى أذهان أركانه جملة من الأمور ، لعل أهمها :

* الميل إلى وجود قيادة فلسطينية معروفة برزانتها ، وتتعامل مع مرجعية رسمية عربية معروفة ، بدل التعامل مع قيادات فدائية، لا يعلم إلا الله إلى أين يمكن أن تجر الأنظمة العربية ؛

* تعليق أمر التصدى للمحاولات الإسرائيلية المحمومة فى تحويل مجرى نهر الأردن على "المشجب" الفلسطينى ، حتى وهو مجرد مشروع على الورق ؛

* غسل أيدى الأنظمة العربية المحافظة من قضية فلسطين ، مقابل انخراط الأنظمة الوطنية العربية فى القضية نفسها ، إلى جانب الكيان الفلسطينى الوليد .

قيادة الشقيرى

حين حلت الستينيات استجدت وقائع عربية دراماتيكية ، فى مقدمتها انفصال سورية عن مصر ، خريف ١٩٦١ ، مما جعل عبد الناصر يحث ، صيف العام التالى ، الشعب الفلسطينى على أن يأخذ قضيته بين يديه ، بسبب كذب الزعامات العربية فيما يخص القضية الفلسطينية.

معروف بأن الإنفصال عزز الشعار الذى ظل كامناً ، ومؤداه "إن تحرير فلسطين طريق الوحدة" ؛ فحل محل الشعار الذى ساد ، منذ أواسط الخمسينيات وحتى مطلع الستينيات ، والقائل بأن " الوحدة طريق فلسطين" .

مع دعوات مشابهة ، صدرت حول التاريخ نفسه ، من سعود بن عبد العزيز ، ملك العربية السعودية ، وأحمد بن بله ، أول رئيس للجمهورية الجزائرية ، خفّتْ القبضة الرسمية العربية الحائلة دون تبلور الكيانية الفلسطينية ، التى غدت فى طور التحول من الإمكانية النظرية إلى الإمكانية العملية ، بعد أن استردت البنية الإقتصادية - الإجتماعية الفلسطينية عافيتها ، منذ أواخر الخمسينيات ، بمجرد أن وجدت طلائع فلسطينية حاضنة لها فى الكويت ، البلاد التى كانت تتمتع بهامش ديمقراطى يفوق غيرها من الأقطار العربية ، فضلاً عن أنها كانت خارج عضوية "نادى المنتفعين من القضية الفلسطينية" ، وزاد فى اطمئنانها أن الطلائع الفلسطينية التى تحركت داخل الإمارة تحدرت فى معظمها من "الإخوان المسلمين" .

طرق سفير مصر فى لبنان ، عبد المجيد غالب ، باب منزل أحمد

الشقيرى ، فى كيفون بجبل لبنان ، وأبلغه بأن عبد الناصر يرشحه للحلول محل أحمد حلمى باشا فى مقعد تمثيل فلسطين فى الجامعة العربية ، بعد أن مات حلمى ، قبل أيام ، صيف ١٩٦٣ .

سارت الأمور ، على النحو المعروف ، فتلكأت حكومة السعودية كثيراً فى دعم منظمة التحرير ، فيما استرابت حكومة الأردن فى هذا الوليد . إلى أن كانت هزيمة ١٩٦٧ العربية المدوية ، والتئام مؤتمر القمة العربى فى الخرطوم ، فى آب / أغسطس من السنة نفسها. وفيه أظهر عبد الناصر مرونة تكتيكية ملحوظة ، حتى أنه قدم تنازلات هامشية للأنظمة العربية المحافظة ؛ كاستحقاقات فرضتها الهزيمة . بيد أن الشقيرى لم يلتقط رسالة الهزيمة ، على ما يبدو ، فحافظ على خطابه السياسى ، وظل يهدد ويتوعد ، وكأن الهزيمة لم تقع . واتسعت الهوة بينه وبين عبد الناصر ؛ فحجب عنه الأخير مظلته ، وكانت استقالة الشقيرى الإضطرارية، على النحو المعروف . فى ١٩٦٧/١٢/٢٤ .

جاء يحيى حموده ، مجرد جسر متحرك بين قيادتين ، رئيساً لمنظمة التحرير بالوكالة . هنا بزغ العمل الفدائى الفلسطينى ، فى عتمة الهزيمة العربية ، وفرضت قياداته نفسها على الأحداث . وسرعان ما أحلت نفسها داخل منظمة التحرير ، منذ شباط / فبراير ١٩٦٩ ، وإن جاء استحواذها التام على المنظمة ، قبل هذا التاريخ بستة أشهر ، حيث احتلت الفصائل الفدائية النسبة الأكبر من مقاعد المجلس الوطني ، ووزعت الباقى على "مستقليها" ! وبدأت مرحلة جديدة فى رحلة القيادة السياسية الفلسطينية .

عرفات يصل

ما أن أزفت ساعة الجد ، حتى توارت منظمات فدائية ، تفتقد مبررات وجودها ، فيما ظهرت أخرى ، تتمتع بمثل هذه المبررات ، عدا الدعم العربى والمزايا الذاتية لقادتها . وتصدرت "فتح" المنظمات المتبقية فى الميدان ، وان زاحمتها على هذا الموقع ، بجدارة ، "الجبهة الشعبية" ، وليدة إئتلاف ثلاثة فصائل ، هى : "شباب الثأر" ، و"جبهة التحرير الفلسطينية" ، "أبطال العودة" . وإلى جانب "فتح" و"الشعبية" ، جاءت فصائل أقل شأناً وتأثيراً ، اندثر بعضها ، وفقد بعضها الآخر مبرر وجوده ، منذ زمن ، لكنه لا يزال يكابر.

وعى عرفات مدى قدرة عبد الناصر على تقرير أمور الوطن العربى ، رغم هزيمة ١٩٦٧ القاصمة . فعمد إلى تزييت علاقته مع عبدالناصر . واستمراراً لمرونته الملحوظة ، عزز عبد الناصر الجسور التى مدتها قيادة "فتح" مع نظامه . مما أفسح المجال لتسلم عرفات قيادة المنظمة ، خلفاً للشقيرى . وقد كان ، ذلك أن عرفات رجل لكل المقاسات (All Size) ، وبالتالى نجح فى أن يغير جلده ، فى سرعة مذهلة ، فتظاهر بنقل عواطفه الأشد من الحكم السعودى إلى الحكم الناصرى .

قادة الصدفة

دأبت الأنظمة العربية على التدخل الفظ فى العمل الفلسطينى ، وضخ تناقضاتها إلى هذا العمل . وأخذ هذا الأمر يشتد ، مع الضعف الذى أخذ يدب فى جسم حركة المقاومة الفلسطينية ، منذ أواخر سنة ١٩٧٠ ، بعد مجازر أيلول / سبتمبر ١٩٧٠ ، وتموز / يوليو

١٩٧١ فى الأردن . وشهد العمل الفلسطينى ظهوراً متوالياً ومفاجئاً لقادة الصدفة ، تدفع بهم حكومات أو أجهزة عربية .

بغياب عبد الناصر ، وتنظيم مذابح المقاومة فى الأردن ، وضرب الحزب الشيوعى السودانى، مطلع السبعينيات ، دخل الوطن العربى مرحلة جديدة من الجزر الثورى . وأمكن لعرفات أن يتكيف مع كل وضع جديد ، فضمن بقاءه على رأس حركة المقاومة ومنظمة التحرير، مدداً إضافية ، كأنها الوقت الضائع فى مباراة لكرة القدم .

على أن قيادته سرعان ما تهددت ، بعد موقفه المفاجئ من حرب الخليج الثانية . لكنه كان قد راكم رصيداً شعبياً يكفى لتأخير إسقاطه ، بضعة أشهر ، رغم توافق أركان النظام العربى على التخلص منه . ومع أن الرياح هبّت عاتية فى وجهه ، إلا أنه أفلت ، من جديد ، لكن باسلوب مبتكر هذه المرة . إذ سرعان ما اندفعت ثلاثة بدائل ، هددت بقوة موقع عرفات القيادى : أولها "حماس" ؛ وثانيها المعارضة المتزايدة داخل اللجنة المركزية لفتح ؛ وثالثها بعض أعضاء الوفد الفلسطينى إلى محادثات مدريد ؛ حيث اكتشف عرفات بأن فيصل الحسينى وحنان عشراوى وصائب عريقات لم يعودوا يمدونه بتفاصيل المفاوضات ، بل طالما ضللوه بتقارير وهمية . كما أن كريستوفر أخذ ينادى الحسينى "سيدى الرئيس" ! عندها دخل عرفات مناقصة أوسلو ، بأدنى سعر لصالح إسرائيل ، فرست عليه المناقصة ؛ وكان " اتفاق غزة - أريحا" ، ومعه أفلت عرفات ، مرة أُخرى ، من السقوط ، وحافظ ، إلي حين ، على مقعده الرئاسى ، وإن كان على حساب القضية الوطنية .

المستقبل

يتـوهم بعض الفلسطينيين العـائدين إلى قطاع غـزة بأن الداخل متعطش إلى قيادتهم له ، ويتصورون بأنهم خير من يقوم بهذا الدور، إن لم يكونوا قد خلقوا له ، أصلاً ! ونسوا ما سبق أن قاله عدة قادة من الداخل لقادة الخارج ، منذ زهاء عشرين سنة : "إذا أتيتم محررين ، فأهلاً وسهلاً بكم ، وإلا فنحن أولى بالتفاوض والقيادة" ! ولا شك أن التضحيات الجسيمة التى قدمها شعب الضفة والقطاع ، طوال سنى الإنتفاضة السبع ، عززت هذا التوجه المشروع لدى الداخل . وسنشهد قريباً مصادمات ضارية بين "قادة" الداخل، الذين عمّدوا قيادتهم بالدم ، وبين "القيادات الجاهزة" الوافدة من "مجمدات" تونس ، ومصر ، والسودان ، واليمن، والأردن، والعراق ، وقد انتهى عمر أغلبها الافتراضى !

لقد اعتمد عرفات أبناء العائلات الكبيرة (الحمايل) فى المناصب الرفيعة للحكم الذاتى ، فيما أدار ظهره ، تماماً ، لأبناء المخيمات ، أصحاب أعلى معدل فى التضحية ، إبان الإنتفاضة وقبلها . ثم هناك القوى الإجتماعية الجديدة - وفى مقدمها الأكاديميين - التى لم يحسب لها عرفات أى حسّاب .وهى التى تحتفظ بوزن ذى شأن فى مجتمع الضفة والقطاع .

مهما يكن من أمر ، فقد اعتدل الميزان ، وعاد للداخل أمر حسم "لمن القيادة"؟! بمعنى أنه ستصبح القيادة السياسية الفلسطينية، بعد وقت قريب ، محصلة للتوازنات الفلسطينية الداخلية : الإقتصادية والإجتماعية والسياسية ، شأن بقية المجتمعات السوية . على أن عنصراً

جديداً سينضم إلى محددات هذه القيادة الجديدة ، ألا وهو "الشركات عبر القومية" ، التى ستحاول افتعال قادة جدد ، وتلميعهم ، والزج بهم فى "المعمعة" . وسيتراجع كثيراً العامل العربى ، حتى يختفى ، تماماً ؛ لأن معظم القيادات العربية نفسها ستغدو صنيعة هذه الشركات عبر القومية ، إذا ما استمر الحال على ما هو عليه ، ونجح أعداء الأمة فى تمرير نظامهم "الشرق أوسطى" ، بكل أبعاده .

والآن ، إلى متى تظل الإمبريالية العالمية - وفى مقدمتها الأمريكية- بلا راد لإرادتها ؟!

□□□

الفصل الرابع

الرد

من رأى ليس كمن سمع ! فما أن تم وضع الحكم الذاتى فى التطبيق، حتى رأى كل ذى عينين بأن هذا الحكم ليس الا " حراسة وكناسة " ، فيما تبقى للمحتل الاسرائيلى كل النفوذ الفعلى والسيادة ، وحرية التنكيل بالشعب الفلسطينى .

لقد اجترح شعبنا ، ولا يزال ، أشكالا شتى فى المقاومة ؛ ورد على الاتفاق وتطبيقاته على الأرض ، بتصعيد المقاومة ، فى شتى صورها ؛ وبرهن على امتلاكه حساً سياسياً، ومسئولية وطنية رفيعة المستوى ، إزاء تعامله مع الحكم الذاتى ؛ فتجنب الاقتتال ، وأقفل ، غير مرة، الطريق فى وجه الحرب الأهلية . وهو ، رغم تصديه لسلطات الحكم الذاتى ، إلا أنه لم يضعها فى سلة واحدة مع المحتل الاسرائيلي .

إسعاف سريع

طال انتظار الكرة فى ملعب المعارضة المبعثرة ؛ فمنذ توجه الوفد الفلسطينى إلى مدريد ، خريف ١٩٩١ ، تجاهلت فصائل المعارضة الفلسطينية التحدى ، ومن باب أولى لم ترتق الى مستواه ؛ فلم تتسلح بوقفة شجاعة ، تمارس فيها النقد الذاتى الجسور ، عبر مراجعة أداء هذه الفصائل ، فى شتى المجالات ، طوال السنوات الثلاثين المنصرمة .

فبدون هذه الوقفة الشجاعة لن تنطلق المعارضة فى الطريق الصحيح ؛ بدءا من تأسيس مركز معارض قوى ، متمثل فى جبهة إئتلافية قوية وفاعلة ، متسلحة ببرنامج سياسى سليم . عندها ستتأهل هذه المعارضة لانتزاع زمام المبادرة ، مبتدئة ببلورة مرجعية سياسية ، وإشاعة الدايمقراطية فى شتى مجالات حياتنا؛ قبل ضرب الأمن الاسرائيلى ، وإعاقة إسقاط المقاطعة لاسرائيل ، هدفا اسرائيل القريبن من توقيع الاتفاق

ثمة خطوات ضرورية فى طريق الديمقراطية ، حتى يمكن دحر كوابح الدايمقراطية ، وتعزيز عوامل دفعها . والأمل معقود على الانسان بكفاحه من أجل الديمقراطية ؛ وتطويره ، دوما ، مع ضرب المثل ، وتقديم القدوة فى هذا الصدد .

* مطلوب تنمية مستقلة ، توفر بنية تحتية صلبة ، تتكىء على الصناعة والانتاج عموماً، للوصول الى الرأسمالية ، بما يُجهز على التبعية .

* التركيز - فى الدعوة والتربية السياسية - على أولوية الديمقراطية ومركزيتها فى حياتنا ، وإيلاء النضال الديمقراطى الاهتمام الذى يستحق، بما يوفر رأى عام ضاغط فى هذا الاتجاه ، الامر الذي يتطلب التحرك السريع لمحو عار الأمية ، ونشر التعليم ، وتعميق وعى المواطن بحقوقه .

* توفير الأساس المعرفي للديمقراطية ، وتعميقة ، استنادا إلى تراثنا والى تاريخ البشرية ، فى آن معاً

* فض الاشتباك المفتعل بين " الشورى" و" الديمقراطية " .

* التوثيق السريع لكل مكسب ديمقراطى فى التشريعات والدستور ، بما يصعِّب على الحكام أمر الانقلاب على هذه المكاسب ، والتراكم هنا مفيد ، يحرض الشعب على مزيد من النضال الديمقراطى ، لانتزاع مكاسب أكثر في هذا الصدد .

* دحر الفكر الانقلابى ، والانشقاقى ، والتدميرى ، وغيره من أعراض النزق ، وضيق افق وصدر العناصر المغامرة .

* تعميم الديمقراطية الداخلية ، فى كل حزب وفصيل على حده ، والتحلى بالديمقراطية فى العلاقات بين الأحزاب نفسها ، فضلا عن الديمقراطية فى تعامل هذه الأحزاب مع الشعب : فالديمقراطية لا تتجزأ والحزب الذى يفتقد الديمقراطية الداخلية ، أقل من أن يبشر بالديمقراطية، أو يطالب بها الحاكم الذى يغيِّبها ، ومن باب أولى فان هذا الحزب أعجز من أن ينتصر فى معركة الديمقراطية مع الحكم .

* نظام الحكم الذاتى يتسلح ، عدا البنية الاجتماعية الهشة ، بالتراث اللاديمقراطي الفلسطينى ، وبالجوار المستبد . وفى هذا يبدو هذا النظام مخلصا للتقاليد العربية العريقة !

* أما الجار الاسرائيلى ، فسيبدو محاكاة نظام الحكم الذاتى له فى ديمقراطيته ، تطبيعاً مرفوضا ، وهذا الجار يقصر التمتع بالديمقراطية على اليهود فحسب من قاطني البلاد ، ويحرمها على من عداهم .

مع ذلك ، فان شعبنا تأثر بما يرفل به يهود إسرائيل من ديمقراطية ، مما أسهم فى تعميق النزوع الديمقراطى الشعبى الفلسطينى ، الأمر الذى يعزز القوى الديمقراطية الفلسطينية، ويصعِّب كثيراً مهمة الحاكم ، وأجهزة قمعه .

* لا مفر من التنسيق مع كل القوي العربية الطامحة للديمقراطية .

بعد ذلك ، ثمة الشرط العربى لفعالية مقاومة الاتفاق ونتائجه ، والذى يكمن فى حدوث تقدم سياسى فى المجال العربى ، يرفد المعارضة الفلسطينية ، بجبهة قومية عربية عريضة ، تشارك فى توفير شروط الانتصار للمعارضة الفلسطينية

فيما يتمثل الشرط الدولى فى توجيه ضربة قاصمة للثورة المضادة فى أقطار شرق ووسط أوروبا على غرار عودة الاشتراكيين وانتصارهم فى الانتخابات البرلمانية فى أذربيجان ، وأستونيا ، وبولندا ، والمجر .

إذا كان كل ما سبق يفيد فى تضميد جراح الشعب والوطن ، وإجراء الاسعافات الأولية له، فان الأمر يمتد لأوسع من الرقعة الفلسطينية ؛ ذلك أن الاتفاق ليس إلا تدشيناً للمشروع الاستعمارى سيء الصيت ، الذى يحمل اسم " النظام الشرق أوسطى" ويمتد إلى رقعة واسعة من الوطن العربى ؛ فضلاً عن أن عالم اليوم لا يتسع لغير المشاريع والتكتلات الكبري ؛ ناهيك عن أن فلسطين قضية عربية ، فى منشئها ومنتهاها . على أن البداية تكمن فى مجابهة محاولات الأعداء كسر إدارة المقاومة عن الأمة .

فى مواجهة محاولات التطويع والتركيع

قلاع سياسية كثيرة تهاوت فى وطننا العربي ، على مدى العقود الثلاثة المنصرمة ، فاندفعت القلعة الثقافية الى خط المواجهة الأول ؛ مما ضاعف المهام الموكلة للثقافة والمثقفين العرب الملتزمين بقضايا وطنهم

وأمتهم .

تحاول ثقافة التطويع والتركيع تزييف وعينا ، من خلال :

- إشاعة مفاهيم خاطئة حول التجديد والواقعية ، كمرادف للاستسلام لإرادة العدو ؛

- إظهار الوطنية والقومية وصون المبادىء والمثل ، وكأن الزمن قد تجاوزها ؛

- الدعوة إلى تعايش الأديان السماوية على حساب الدول الصغيرة ؛

- تبهيت الفكرة العربية لصالح " الشرق أوسطية "؛

- والترويج للصيغة الأميركية للديمقراطية .

لذا تتقدم مهمة التصدى لمحاولات التطويع على ما عداها من مهامنا القومية ؛ فثمة أهمية قصوى لرفض تطويع إرادتنا لصالح العدو، فى شتى المجالات . حيث لا تزال الصهيونية عدونا، وستظل كذلك ، ما دامت تحتل ذرّة واحدة من ترابنا العربي ؛ فلا تعايش بين الغاصب والمسروق ؛ بين الجانى والضحية . بل إن المجابهة هى العلاقة الطبيعية الوحيدة فى هذه الحالة.

مفردات الهجمة

لقد غدا المواطن العربى هدفا لأوسع حملة ثقافية امبريالية صهيونية معادية ، تبغى حرمانه من هويته الوطنية والقومية ، ومن تراثه ، وتاريخه ، واقتلاع جذوره الحضارية ، وطمس ثقافته الوطنية ، مع

تجفيف منابعها ، لإضعافه ، وتركيعه ، قبل تشييئه ، ونمذجته ، وارغامه على الاكتفاء بالتلقى ، وحرمانه من القدرة على الابداع ؛ أى تعميق تبعيته ، حتى الالحاق الكامل فى سائر المجالات ، وفى المقدمة منها المجال الثقافى .

تتجه ضربة أعدائنا الرئيسية الى ذاكرتنا الوطنية ، فى محاولة لمحوها ، عبر تصفية نضالنا الوطنى، واهدار تضحيات شهدائنا . وفى هذا الصدد ، يسخِّر أعداء أمتنا آخر ما وصلت اليه ترسانتهم التكنولوجية من وسائط . ولحساب العولمة الأميركية* ، اقتحم البث التلفزيونى الامبريالى ، بقوة ، بيوتنا ، لافساد حياتنا ، وتدمير كل ما هو خيِّر فى قيمنا ، واشاعة القيم الرأسمالية الفاسدة فى أوساطنا .

ولطالما رحب أعداء الأمة بديننا ، ما دام لا يتعدى اقامة الشعائر كما استمرأوا حرف قيمة الكبرى ، وعملوا على ، بل دأبوا على محاولة تسخير هذا الدين لخدمة مصالحهم وأط. سهم . بيد أن هؤلاء الأعداء سرعان ما كانوا ينقلبون على هذا الدين، اذا ما تم توظيفه، توظيفا سليما ، ضد هذه المصالح والأطماع ، واشهاره فى التعبئة الجهادية الوطنية .

فى سياق محو هويتنا ، ثمة تركيز صهيونى ملحوظ ضد مناراتنا الدينية ، فى كل أرض عربية يحتلها الاعداء من مساجد وكنائس ، لتحويلها الى دور لهو واسطبلات ، فضلا عن تدمير أضرحة وقبور رموزنا الوطنية .

---

*يقصد هنا توحيد العالم خلف أمريكا ، بعد أن استأثرت بالتكنولوجيا ، وأحكمت سيطرتها على التحولات المالية فى العالم ، والمراكز المقررة لاستخدام الموارد على صعيد كوني ، فضلاً عن مراكز الإعلام والإتصال ، ومراكز التدمير الشامل .

برنامج المجابهة

من أجل تعزيز فعلنا المقاوم ، لا بديل عن تشديد الحماية من حول ثقافتنا الوطنية ، وتقوية روابطها بالثقافة العربية الجامعة . حيث علينا ألا نكتفى بالارتكان الى القوة الكامنة فى ثقافتنا الوطنية ؛ فالدفاع عن هذه الثقافة لا تقوم به الملائكة ، ولا يتم انجازه بقوة الحتمية التاريخية ؛ بل يحتاج الى حماة نشطين ، جسورين .

فى مواجهة هذا كله ، علينا أن نعيد الاعتبار الى قيم التحرير ، والفداء ، ونجلو الذاكرة الوطنية ؛ ونجترح مشروعنا الثقافى الوطنى ، الحميم الارتباط بالمشروع القومى ؛ ونفضح شتى المشاريع الامبريالية والصهيونية المعادية لامتنا ووطننا ، ونحشد أوسع جبهة ثقافية عربية ، بادئين بجبهات ثقافية وطنية فى كل قطر عربى ، قبل أن تعمد هذه الجبهات القطرية الى التنسيق فيما بينها ، فضلا عن نضالنا الدؤوب من أجل إشاعة الديمقراطية ، فى شتى مجالات حياتنا .

غنى عن القول بأن التصدى لمقاومة التطويع يتطلب البدء باجراء مراجعة نقدية ، علمية ، جسورة لمسيرتنا الثورية فى كل قطر على حده ، وعلى المستوى القومى بأسره . مراجعة تطال شتى مجالات حياتنا ، بدءاً من المجال الاقتصادى ، وانتهاءً بالمجال التنظيمى ، مروراً بالإجتماعى ، والسياسى ، والعسكرى ، والثقافى ، والنقابى .

بعد النقد ، ثمة ضرورة تجديد قوانا ، قبل أن نعمد إلى توحيدها ؛ مع إعادة النظر فى شئوننا الاقتصادية ، والاجتماعية ، والسياسية ، والعسكرية ، والثقافية ، والنقابية ، وصيغنا التنظيمية ، والجماهيرية ، والجبهوية ، والديمقراطية ؛ فكراً ، وبنى ، وأداء ، وأساليب ، فضلاً عن

خطابنا السياسى .

وبعد ،

فعلينا ألا نستصغر شأن الكلمة ، فهى ليست مجرد "حبر على ورق"، بل "فى البدء كان الكلمة" ، وشتَّان بين الكلمة المجدية والكلمة المضللة : "أما الزبد فيذهب جفاء ، وأما ما ينفع الناس فيمكث فى الأرض" صدق الله العظيم .

ملامح المشروع

بعد مرور السنة الأولى على توقيع الاتفاق ، والأشهر الستة الأولى على وضعه موضع التطبيق ، غدا واضحاً أن الهجمة الإمبريالية - الصهيونية الشرسة الراهنة إنما تهدف إلى تبديد [illegible] ، ومضاعفة معدلات نهب مواردنا ، وتعميق تبعيتنا ، وتسخ[illegible] أمتنا لخدمة الاحتكارات العالمية ، عبر المشروع الإمبريالى الجديد : "النظام الشرق أوسطى" ، بمختلف أقسامه : الاقتصادى ، والسياسى ، والعسكرى ، والثقافى ، والأمنى . حيث تحتل إسرائيل موقع الصدارة فيها جميعاً .

إن مقاومة هذا المشروع نقطة الفرز ، والاستقطاب ، والانتظام ، فى هذه المرحلة المصيرية من حياة أُمتنا العربية .

لأن الهجمة تشمل جُل الوطن العربى ؛ ولأننا فى عصر لا حياة فيه إلا للتكتلات الإقتصادية والسياسية الكبرى ؛ ولأن الوطن العربى يمتلك مقومات الوحدة ، فلا مفر من أن يأتى الرد عربياً ، وليس قطرياً ضيقاً، مضمّناً فى مشروع نهضوى عربى ، بمثابة ثورة اقتصادية ، واجتماعية ،

وسياسية وثقافية شاملة .

مشروع يستند إلى التنمية المستقلة ، التى لن تفلت من مصير الإخفاق ، مالم تفك روابط تبعية بلادها للغرب الرأسمالى ؛ بادئة بتحقيق اكتفاء ذاتى فى مجالى القمح والنفط . الأمر الذى لن يتوفر لأى قطر عربى على حده ، بل بالإتكاء على التكامل الإقتصادى العربى؛ الذى يتطلب ، بدوره ، حداً معقولاً من التشابه السياسى بين الأقطار العربية ، يسبقه ويمهد له ، بحيث يجرى توظيف التكامل فى خدمة خطة عربية شاملة للتنمية الإقتصادية ، بعد التحرر من أسار السوق الرأسمالية العالمية ، وخلق سوق عربية مشتركة .

تكامل يتم تسييجه بالديمقراطية ، وسيادة القانون ، والعدالة الإجتماعية ؛ ويتأسس على قاعدة التكنولوجيا والمعلوماتية ، وأفضل منجزات العلم ، والثقافة الوطنية ، والقومية ، والإنسانية .

مشروع نهضوى مادته البشرية الملايين العربية ، تقودها صيغة تنظيمية ائتلافية ، ديمقراطية رحبة ، تتسع للقوى الوطنية ، والقومية ، والإشتراكية ، والديمقراطية ، و المتدينة المستنيرة . قوى لا يدعى أى منها احتكار الحقيقة ، ومهيأة للإنفتاح على ما عداها من القوى ، وترى فى مصلحة الأمة والوطن نقطة التقاء تستحق أن يأتلف عندها الحلفاء الطبيعيون ، حتى يضربوا جميعاً عن قوس واحد .

إن حواراً ضرورياً لا بد له من أن يبدأ بين القوى التى تعلي مكانة الوطن ، وتعمل من أجل سيادة أبنائه . وأن يضع هذا الحوار مصلحة الوطن والأمة نصب عينيه ، ليفتح طريق الخلاص الديمقراطى . ومن البديهى أن هذا الحوار مستحيل مع الإقصاء ، حوار يرسى تقاليد

ديمقراطية فى علاقات القوى ببعضها البعض ، بدلاً من الاحتراب ، الذى طالما استنزف قوى الأمة ، ولم يكن له ما يبرره ، حتى أسماه مفكر ديمقراطي مصرى ، بحق ، "الحرب فى الظلام" . إن الأخطار المحدقة بالوطن تفوق بمراحل الخلافات الهامشية بين قوى التغيير ، مما يجعل الوحدة منطقية .

فيما يتمثل الهدف الإستراتيجى لهذه المرحلة الكفاحية فى : التحرير؛ والوحدة القومية الشاملة ؛ فى ظل التوزيع العادل للثروة، والسلطة ، والمعرفة .

إننا فى أمس الحاجة إلى مشروع نهضوى ينطلق من هويتنا العربية - الإسلامية ؛ حافظتا شخصية هذه الأمة ، على مدى قرون .

مشروع مدخله التنوير ، الذى يطلق حركة فكرية نشطة ، ويؤكد على تحرير العقل من كل سلطان إلا سلطانه هو ، ويبرز الأهمية القصوى للعلم، والديمقراطية .

تنوير تأخذه على عاتقها القوى الإجتماعية المنتجة فى وطننا العربى؛ من صنّاع ، وزراّع ، وكادحين ذهنيين ، ورأسماليين وطنيين؛ أى الغالبية العظمى من أبناء أمتنا ، دوناً عن الوسطاء ، ووكلاء الشركات الأجنبية فى بلادنا (الكومبرادور) ، وبقايا الإقطاع ، وحثالات الطبقات الإجتماعية .

تنوير لا يدير ظهره للتراث ، الذى يسكننا ، فمن الخطأ تجاهل هذا التراث ، أو تصنيمه ، والإغتراف العشوائى منه . لذا فلا مفر من التعامل معه من منطلق نقدى ، كأى ظاهرة تاريخية اجتماعية ، توضع فى سياقها .

إن من حق قوى التغيير وواجبها ، فى آن معاً ، أن توظف الجوانب الثورية فى تراثنا ، وأن تحذر من الوقوع فى إسار جوانبه المحافظة ، وتقطع الطريق على محاولات مسخ التراث إلى مجرد تكئة لتبرير أغراض ومنافع معينة . وأن لا تسمح للتراث بحجزنا عن المعاصرة ، فمن الملح التسريع بتحديث المجتمع ، وتنميته ، مادياً وفكرياً .

بعد التخطيط وإنجاز المشروع على الورق ، ثمة ضرورة لا مفر منها للنزول إلى الشارع ، وعدم الإكتفاء بالعمل مع النُخب . مما يتطلب الوصول بدعوتنا ودعاتنا إلى قلب الريف ، وأطراف المدينة ؛ حتى نحول دون اغتيال هذا المشروع ، بعد تحصينه بالوعى الشعبى ، وتحويله إلى قضية شعبية .

غنى عن القول بأن كل ما سبق يتطلب التخلص السريع من عار الأمية ، والجهل ، مع إشاعة الثقافة والعلم .

أما المرأة ، فلا بديل عن إطلاق سراحها ، وتشغيل نصف المجتمع ، بعد أن طال أمد تعطيله . وإلا ورثنا أجيالاً مشوهة ، فكرياً واجتماعياً؛ مما يجعل التحديث مستحيلاً .

أولويات التحرك

لا مفر من التحرك السريع ، الجسور ، من أجل العمل على وقف مظاهر الإنهيار ، وأعراضه ، والكف عن الإستسلام لإرادة العدو ، وصولاً إلى مشروعنا النهضوى ، عبر ترافق خطوات ثلاث :

* إشاعة الديمقراطية ، والتصدى للإنهيار ، أولا بأول ؛

* توحيد قوى التغيير ، فى كل قطر على حدة ، بادئين بالحوار ، ثم التنسيق فيما بينها ؛

* تشجيع كل خطوة تقربنا من المشروع النهضوى ، أو تُراكم لصالح هذا المشروع ، فى مجال قطع دابر التبعية ، والإستبداد ، والإستغلال ، والتهميش ، والتجزئة القومية .

وبعد ،

فقد آن الأوان كى ندخل العصر ، بكل قوة ، قبل أن يلفظنا ، مرة وإلى الأبد ، لتنهشنا المجاعات الافريقية والأوبئة المنقرضة ، بعد أن تكون ١الإحتكارات العالمية قد استنزفت ، تماماً ، موادنا الأولية ، وخيراتنا الطبيعية . أما النفط العربى ، فستستحوذ عليه الإحتكارات فوق القومية ، بالكامل ، وتحرِّم علينا أى استفادة منه . وسيف الوقت على رقابنا .

□□□

المحتويات

□□□

إصدارات المركز

السلام الفتاك (*سلام أشد هولاً من الحروب*)	محمد خليفة
البديل الإسرائيلي للعروبة	سيد زهران ومصباح قطب
(*المشروع الصهيوني للسوق الشرق أوسطية*)	تقديم : أمين هويدي
غزة أريحا - المأزق والخلاص	عبد القادر ياسين
التسوية المستحيلة	چورج المصري
صفقة التسوية الأردنية الإسرائيلية	د . السيد عوض
الإسلام السياسي وظاهرة العنف	عصام عامر
	تقديم : د . محمد عصفور
أزمة الإنتماء في مصر	عبد الخالق فاروق
عروبة مصر بين التاريخ والسياسة	د . حسن أبوطالب
البديل الناصري (*قراءة في أوراق التنظيم الناصري*)	سيد زهران
كارثة المعونة الأمريكية لمصر	جمال محمد غيطاس
حلايب - نزاع الحدود بين مصر والسودان	أحمد محجوب الشال
المياه العربية (*بين بوادر العجز ومخاطر التبعية*)	عبد الله مرسي العقالي
سلام أم استسلام (*دراسة في مشروعات معاهدات السلام بين إسرائيل والحكومات العربية*)	د . أحمد الصاوي
العلاقات الليبية - الأمريكية	د . السيد عوض
أوهام السلام	عبد الخالق فاروق
التطرف الديني .. ومستقبل التغيير في مصر	عبد الخالق فاروق
إختراق الأمن الوطني المصري	عبد الخالق فاروق
الإختراق الإسرائيلي للزراعة في مصر	صلاح بديوي
بروتوكولات حكماء صهيون	
التلمود	
مصر الفرعونية	سليمان الحكيم
عن الناصرية والناصريين (*حوار مع د . جمال الأتاسي*)	مجدي رياض
الإخوان والعسكر	حيدر طه
من يحمي عروش الخليج (*النفط والتبعية*)	د . أحمد ثابت
بان أمريكان ١٠٣ (*اتهام ليبيا أم اتهام أمريكا*)	مجموعة مؤلفين
القوة العسكرية الإسرائيلية	جمال الدين حسين
القوى الخارجية والإتجاهات الإقليمية في السودان	د . السيد فليفل
نظم الحكم العنصرية في جنوب أفريقيا	د . السيد فليفل
الحكومة والسياسة في الإسلام	طارق، جاكلين إسماعيل
	ترجمة : سيد حسان
التناقض في تواريخ وأحداث التوراة	محمد قاسم

كشف المستور من قبائح ولاة الأمور	د . أحمد الصاوى
برلنتي والمشير (*القصة الحقيقية*)	سيد زهران
المرأة التى أحبها عبد الناصر	شفيق أحمد على
حوارات عن عبد الناصر	سليمان الحكيم
عبد الناصر .. هذا المواطن	سليمان الحكيم
إعدام صحفى	سعيد حبيب
عبود الزمر .. حوارات ووثائق	أحمد رجب
عملية السرب الأحمر «إغراق إيلات»	جمال الدين حسين
سقوط نجم مخابرات إسرائيل «إيلى كوهين»	جمال الدين حسين
السكة الإسلامية فى مصر	د . رأفت النبراوى
الأعشاب الطبية	موسى الخطيب
الصوت والضوضاء	د. مصطفى عبد المطلب
ماهى السينما	صلاح أبو سيف
عزة فى الفضاء	أم كلثوم إبراهيم

السلسلة القومية

الأقليات التاريخية فى الوطن العربى	د . أحمد الصاوى
الناصرية والتاريخ	سيد حسان
الناصرية ... الأيديولوجيا والمنهج	سيد زهران
التنمية المستقلة فى النموذج الناصرى	چورج المصرى
فلسطين الانتفاضة ..جدل الأمة والوطن	د . أحمد ثابت
كاريزما الزعامة الناصرية	د . السيد الزيات
الناصرية والتجديد ..نحو برنامج طموح	مجدى رياض

السلسلة الإسلامية

رسالة التوحيد للإمام محمد عبده	تحقيق :د. محمد عمارة
الإسلام والعروبة	مجدى رياض
الحركة الإسلامية فى مصر *(واقع الثمانينات)*	صالح الوردانى
كيف تقرأ القرآن	محمد محمود عبد الله
كيف تجود القرآن	محمد محمود عبد الله
التربية الإسلامية	محمد محمود عبد الله
القرآن : حل مشاكل الأمة	محمد محمود عبد الله
قبس من نور الأسماء	محمد محمود عبد الله
نظرات فى نزول القرآن على سبعة أحرف	محمد محمود عبد الله

أدب

العنوان	النوع	المؤلف
هذه الليلة الطويلة	(مسرحية)	د. أحمد صدقي الدجاني
حكايات الديب رماح	(قصص قصيرة)	خيري عبد الجواد
ليس هناك ما يبهج	(قصص قصيرة)	عبده خال
لا أحد	(قصص قصيرة)	عبده خال
مملكة القرود	(مسرحية)	محمود عبد الحافظ
أحزان رجل لا يعرف البكاء	(قصص قصيرة)	خالد غازي
الشاعر والحرامي	(قصص قصيرة)	عزت الحريري
رشفات من قهوتي الساخنة	(قصص قصيرة)	محمد محي الدين
في المرجعية الاجتماعية للفكر والإبداع	(دراسة)	محمد الطيب

شعر

العنوان	النوع	المؤلف
من فصول الزمن الرديء		درويش الأسيوطي
إذهب قبل أن أبكي		د. لطيفة صالح
اللعبة الأبدية	(مسرحية شعرية)	محمد الفارس
غربة الصبح		محمد الفارس
الغربة والعشق		مجدي رياض
عطر النغم الأخضر		عمر غراب
غابات		نادر ناشد
السماء تعتزل النبوءة		نادر ناشد
هذه الروح لي		نادر ناشد
في مقام العشق		نادر ناشد
ندى على الأصابع		نادر ناشد

(اتفاق غزة أريحا) هل هو الاستحقاق النهائى الذى يكافئ أرو
شهداء فلسطين ؟؟

ذلك هو السؤال الذى يطرح نفسه بقوة ، سواء على الساح
الفلسطينية أو على صعيد الوطن العربى بأسره . وهذا الكتاب يؤ
على جملة من المعطيات التى أفرزت هذا الاتفاق الذى (لم يعطه أحد
الفلسطينيين صوته)، ولا مراء فى أن المنهج العرفاتى يأتى فى مقد
هذه المعطيات ، فالأفق الإقليمى الضيق ، والافتقاد الكامل إ
الديمقراطية الحقيقية داخل منظمة التحرير طوال تحكم عرفات وزمر
لقيادتها، كانت ومازالت أبرز المثالب التى تدفع بالفلسطينيين دا
مصيدة السلطة الفلسطينية .

ورغم إدانته للاتفاق ، فإن الكاتب يسعى مخلصاً للبحث عن
للمعضلة الجديدة التى أوقعت النضال الفلسطينى والعربى فى حبائل
بعدما أمضى عرفات اتفاق غزة - أريحا متوجاً به سيلاً من التنازلا
المجانية التى قدمها دون مقتضى للعدو الصهيونى .

والمشروع الذى يسعى الكاتب الفلسطينى إلى بلورته ينطلق ف
خطوطه العامة من تقييم حصاد الحكم الذاتى فى الفترة الماضية ليؤ
على أن الرد على المشروع الشرق أوسطى إنما يكون من خلال مشرو
نهضوي عربى يعصم من الانحراف القطرى ، ويعتصم بالديمقراطية ف
ذات الوقت

الناشر .

